

• الملك حسين بقلم يساري أردني

• ناهض حتر

• الطبعة الثالثة 2007

حقوق النشر والتوزيع محفوظة:

دار وورد الأردنية للنشر والتوزيع

P.O. Box 927651 Amman 11190 Jordan
Tel. +962 6 5606 263 - Fax +962 6 5606 362
E-mail : wardbooksjo@yahoo.com



• الغلاف: غسان أبو لبن

• لوحة الغلاف للفنان لوفيرد آرتش

• الإخراج الفني: تغريد التويهي

• رقم الايداع لدى دائرة المكتبات الوطنية / / 2007

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

ملاحظة

يشتمل هذا الكتاب على ثلاثة نصوص كتبها ، عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، حول الملك الراحل الحسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩) .

يمثل النص الأول - وعنوانه : «أسئلة الماضي تفرع جدران المستقبل» استذكراً لتجربتي الشخصية وجوانب من معاناتي الفكرية إزاء رحيل الملك حسين ، وعقابيله ، والأسئلة الكبرى التي تركها معلقة في فضاء البلد .

والنص الثاني - وعنوانه : «هيكل الحائر بين شخصية الأردن وشخصية الملك حسين» - هو رد على مقالة محمد حسنين هيكل «الملك حسين : ضرورات الفهم قبل الحكم ، ولكن إلى أي مدى؟» المنشورة في العدد الثالث من شهرية «وجهات نظر» المصرية ، نيسان ١٩٩٩ .

وأما النص الثالث - وعنوانه : «موجز لسيرة سياسية فريدة» - فقد كان جزءاً من تغطية إعلامية أعدتها لصحيفة

«السفير» اللبنانية ، بمناسبة رحيل الملك حسين .

وبين هذه النصوص ، بالطبع ، مشتركات في فهم شخصية الملك حسين من وجهة نظر يساري أردني ، إلا أن لكل نص منها ، في رأيي ، إيقاعه الخاص وإضافاته وإضاءاته . وإنني لأمل أن تكون هذه المداخلة ، بمجملها ، مفيدة للقارئ الأردني والعربي ، لجهة تحرير وعيه من الأساطير الأيديولوجية والاستشراقية/الإعلامية حول الأردن ، وصولاً إلى مقاربة جدلية لشخصية بلد طالما ظلمته الصور النمطية ، سواء أ جاءت من الخارج أم من الداخل . . وسواء أ كانت من صنع الأعداء أم من صنع الأصدقاء .

ناهض حتر

٢٠٠٢/١٠/١٠

أسئلة الماضي تفرع جذران المستقبل

الملك حسين وأسئلته/أسئلتنا . هنا والآن!
«ترك الملك حسين وراءه فراغاً كبيراً في البلد الذي ظلّ ،
أبداً ، على الحافة ، فلا يقع ولا يستقر ، ليس فقط بسبب
موقعه الجيو - سياسي الصعب بين الأنظمة القومية ،
والنفطية ، وإسرائيل ، وعلاقاته المتداخلة بالقضية
الفلسطينية ؛ ولكن ، أيضاً ، لأن الملك حسين ، قاده ، على
مدى ستة وأربعين عاماً ، كما لو كان يقود طائرة .

وإذا كانت قيادة الطائرات ، الهواية الأثيرة عند الملك
الأردني ، فهو أتقن الطيران السياسي ، وحكم ، فعلياً ، من
طائراته المتنقلة بين عواصم المال وعواصم القرار ، فنجح
في إدامة حكمه ، وحكم ، حتى اللحظة الأخيرة ، بوصفه

ملكاً مطلقاً ، وصاحب القرار الأخير» .

كان ذاك مطلع تعليقي على رحيل الملك حسين (ونشرته «السفير» اللبنانية على صفحتها الأولى في ٥ شباط ١٩٩٩) سلمته للزميل غسان مكحل ، قرابة منتصف الليل ، واعتذرتُ عن سهرتنا اليومية ، متعللاً بيوم العمل الطويل المصني من إعداد المواد الإخبارية والتحليلات وجوانب السيرة الذاتية والسياسية ، بمناسبة رحيل الملك . بيد أنني ، في الحقيقة ، أردتُ أن أكون وحيداً ، مع مشاعري العنيفة المتضاربة ، لأنسلَ منها الخيط الذي يجمعها في عقد ورؤية .

إلى البحر - الملاذ البيروتية لفتى الصحراء - سرتُ متمهلاً ، حتى وجدتني على مقعد حجري في كورنيش المنارة . لم أنتبه ، كعادتي ، للمشردين والفقراء النائمين في عراء البحر ، أو للصيادين يغفون استعداداً للفجر القريب ، بل حدقتُ في الأمواج المعتمة ، وتلاحقت أنفاسي ، ثم واجهتُ نفسي بالحقيقة :

أنا حزين!

فجأة . . . أَلتني الوحدة . وددتُ لو أنني الآن في عمان :

إذاً ، لاطمئننتُ على ولديّ ينامان في سكينته ، وانسللتُ إلى المطبخ ، وصنعتُ قهوتي ، وجلستُ ، في الدفء ، أتأمل الآتي! وإذاً ، لساهرتُ صديقاً . وتحدّثنا! لكنني بعيد ، أهدق في البحر ، وحيداً وحزيناً وقلقاً .

(لم أغادر الأردن من أجل العمل . . فعملي الوحيد هو الأردن! ولكنني كنتُ أبحث عن شفاء الجسد والروح ، في مستشفى الجامعة الأميركية ببيروت ، وبين زملائي الكرام في صحيفة «السفير» التي أوتني ، منزلاً وعملاً وفاتورة علاج ، بعد أن أصبحت حياتي اليومية في عمان ، مستحيلة : موجوعاً تهدّني الآلام ؛ أحاول ، تحت رقابة أمنية ثقيلة ، أن أستعيد كفاءة جهازي الهضمي الذي قُصَّ منه متران ونصف من الأمعاء الدقيقة . وكان ذلك بمداخلة طيبة جريئة ، أنقذ شيخ الجراحين الأردنيين نبيه معمر ، بها ، حياتي التي استهدفها «مجرمون مجهولون» في تلك الأيام المضطربة من آب ١٩٩٨) .

وداهمتني الفكرة : مات الملك حسين!

وأتبعته بصوت عال : البقاء للأردن .

وردّد الصدى : البقاء للأردن .

اكتشفتُ أنني ، غيرَ واع ، وقعتُ أسيرَ هذا السيل العارم
من التقارير الصحافية ، التي تبثها وكالات الأنباء منذ
يومين ، والتي تضع الأردن على مشرحة التشكيك
والطعن ، فانتبهتُ ، وأيقظتُ عقلي الصلب المؤمن بالبلد
الذي أحبه ، وأعرفه ، مثل دقات قلبي ، في التاريخ
والجغرافيا والناس ، وأعرفُ أنه نسيحُ نفسه ، وقادرٌ ، مثلما
كان دائماً ، على إعادة اكتشاف ذاته ، واستجماع أطرافه
وقواه ، على صلابةٍ داخلية ، لا تُظهرُ نفسها ، إلا للذين
يقرأون شرارة الإزميل وهو يدقُّ الحجر .

وبلدنا : الإزميل والحجر ، والعناد الذي يحفر في الصخر
الصلب دولةً تقارع روما . فماذا تقول الشرارة؟ .

- الأردن ، بعد الملك حسين ، سوف يغري أعداءه .
فلنتحد!

بدون مساومات ، ولا كواليس ، ولا مُحاصصة : فلنتحد!
من أجل الأردن ، نؤجّل الصراعات ، وننتحد!

* * *

الفجر يأتي على مهل ، والبحرُ يصفو ، وأنا أصلي :
أيتها الإلهة الطيبة تأيكي

يا ابنة زيوس ومعبودة فيلادلفيا

يا حارسة عمان ..

يا حارسة عمان ..

كنا ، مع الملك حسين ، نعصف بالأفكار ، ونتجذّر ،
ونخوض المعارك السياسية وكأنا في حصن من الحسابات
الإقليمية والدولية . كنا نعارضه .. ونترك الحسابات له .
واليوم ، مات الملك حسين .. وينبغي أن نحسب ، وأن
نتحسب ..

(.. وتربة الملك حسين ما تزال طرية ، يهاجمنا الرئيس
الفلسطيني ياسر عرفات بعرض لثيم : الكونفدرالية ...
والآن تواء ! مات الملك .. فسأل لعبه على المملكة ! .
... ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، الفظ
الوقح ، يصرّح باسم الملك الشاب عبدالله الثاني .. وكأن
الأردن من ملحقيات «إمبراطوريته» ! .

.. وهو يأتي ، صحبة وزير خارجيته آرئيل شارون ، إلى
عمان في زيارة ابتزاز (٢٧ شباط ١٩٩٩) لإعطاء الانطباع
بأن العاصمة الأردنية في جيب «الليكود» وأن حكومة

تتניהو تقرر ما تريد فيها ولها ! .

... ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبريت - عن صلف يهودي وتجبر - «تنفي أن يكون لدى الملك الشاب ، اتجاه إيجابي نحو العراق ، وتؤكد أنه يؤيد وجهة النظر الأميركية بالكامل» (٢٨ شباط ١٩٩٩) .

.. ووكالات الأنباء ، والمعلقون في الصحافة والفضائيات والمحاضرون .. في نقاش مستفيض حول «مستقبل الأردن» . يدور ذلك كله والأردن نفسه غائب .. ذلك الأردن المستبعد ، المجهول .. «البدوي»!

وكان ردّي موجوعاً وموجعاً :

(ما أسوأ حظنا نحن الأردنيين وما أسوأ حظ الأردن! فما نحن مازلنا «بدواً» وبلدنا «كياناً مصطنعاً» .. وسوى القصر وما يحدث فيه ، والمخيمات وما يحدث فيها ، فليس على أرضنا وفي حياتنا ما يغري الإعلاميين! يتجاهلنا الجميع .. ولا أحد يدعونا إلى «المائدة المفتوحة» لمناقشة مصيرنا؛ أعني مصيرنا نحن بالذات . رئيس السلطة الفلسطينية (بالاتفاق مع حزب العمل الإسرائيلي) يقترح لنا مصيراً: الكونفدرالية . واليمين الإسرائيلي يقترح لنا

مصيراً آخر: الوطن البديل . وفي الحالتين ، الاقتراح واحد هو : اختصارنا . وعلى كل حال ، ماهي الفائدة من وجودنا : ألسنا «بدواً» ، وبلدنا .. «مصطنعاً»؟! .

كأننا لم نكن هنا ... على هذه الأرض ، أقله منذ مملكة الأنباط! . أقله .. منذ حملنا إمبراطورية بني أمية على الأكتاف ! أقله ... منذ قاتلنا الصليبيين .. أو .. منذ كسرنا شوكة الأتراك ، وتلفّعنا بالعلم العربي السوري ، مؤكدين (نحن البدو!) على أننا «جزء لا يتجزأ من الكيان السوري» ، وحين جاءنا عبدالله (الأول) لم يكن عنده منفذ إلينا سوى مشروع لتحرير سوريا من الفرنسيين ، تعلقنا به (المشروع) فأوصلنا إلى المعاهدة الأردنية - البريطانية (١٩٢٨) ، لكننا لم نوقّع إلا بالدم على المصفحات الإنكليزية ، تحصد ثوارنا بالرصاصة .

حسناً ، «كان الملك عبدالله يريد ضم الضفة الغربية ، ودخل حرب ٤٨ «بالتفاهم»؟!» ، ولكننا دخلناها انتصاراً للعروبة ، واعتصمنا بأسوار القدس حتى قطرة الدم الأخيرة ، وحين حِيلَ بيننا وبين القتال عنها ، في حزيران الهزيمة ، بكيناها دماً وانخرطنا بالفداء!

وما دمنا في دائرة التجاهل ، فإننا مضطرون للتذكير بأننا
أعطينا للمقاومة الفلسطينية من الرجال والتأييد ، ما
لا يقل عما أعطاه الفلسطينيون ، قبل أن يصبح مشروع
النظام الفلسطيني على الأرض ، بالتحديد ، هو سياسة
النظام الأردني بالمقلوب ، أعني إلحاق الأردنيين . . مثلما
(انتقاماً من . .) سياسة إلحاق الفلسطينيين قبل العام
١٩٦٧ . . وبعده؟

فلسطين أرض بلا شعب . . لليهود
الأردن أرض بلا شعب . . للفلسطينيين .
وفلسطين والأردن معاً للاستعمار الصهيوني (الاستيطاني
في الأولى ، والكولونيالي في الثاني) .
. . فهل يوجد ، في هذه اللوحة ، مكان «للشعب
الأردني»؟ .

لا! ولذلك يتجاهله النظامان وإسرائيل والولايات المتحدة
و «العرب» ووكالات الأنباء والمعلقون والباحثون! .

إذا حُمّ القضاء على امرئ
فليس له برُّ يقيه ولا بحرُّ
وقد حُمّ القضاء على شعبنا . وإلغاؤه في الواقع ، يتطلب ،

أولاً ، إلغاءه في التغطية الإعلامية والبحثية . وهكذا يُختصر الشعب الأردني المكون ، تاريخياً ، من حضر وفلاحين وبدو ، إلى مكوّن واحد من مكوناته : «البدو» غير المرتبطين بالأرض ، الذين بلاهوية؟ .

والمفارقة ، هنا ، أن المجتمع الأردني انتصر على البداوة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، في حروب دامية بين العشائر الفلاحية والقبائل البدوية . . انتهى بانتصار الفلاحين ، وتكوين الحواضر والبلدات والمستقرات واللهجات والتراث الشعبي والعادات والتقاليد والذاكرة الجماعية والارتباط الداخلي بين المحافظات الأردنية الثلاث : الكرك ، والبلقاء ، وعجلون .

أخضع الفلاحون ، في الديار الأردنية ، البدو ، ولكن البدو الذين صاروا فلاحين ، أعطوا للتكوين الجديد بعض ملامحهم وثقافتهم . وهذا المزيج الفلاحي - البدوي ربما هو الذي يميز النسق الاجتماعي - الثقافي للأردنيين . ولكن ذلك لا يعني أن الأردنيين ، بالمعنى الاجتماعي - السياسي ، «بدو» . . كما البدو!

وفي الثلاثينيات والأربعينيات ، حاول الإنكليز ، ولاسيما

قائد «الجيش العربي» جون باجوت كلوب ، استعادة البداوة المهزومة في الأردن ، فأعطى للبدو - البدو ، أو للعشائر الفلاحية المستعدة للرجوع إلى حالة البداوة ، امتيازات ، أهمها «التجنيد» . ولكن المجتمع الأردني تغلب على هذه المحاولة . وكانت «حركة الضباط الأردنيين الأحرار» في الخمسينيات (التي تمثل ، بالأساس ، حركة أبناء الفلاحين في المؤسسة العسكرية) هي التي أقصت كلوب وضباطه (العام ١٩٥٦) مثلما نجح أبناء الفلاحين ، (الذين انتظموا في الأحزاب القومية واليسارية) في إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية (العام ١٩٥٧) لبدء مسيرة تحديث الأردن وتعريب سياساته في معركة متصلة ، شهدت الجزر والمد ، ولكنها تواصلت دائماً ، وتبلورت ، منذ العام ١٩٨٩ ، في حركة شعبية حية تعبّر عن نفسها ، بدون كلل ، في انتفاضات ونشاطات وتعبئة ضد التطبيع مع إسرائيل ، وضد العدوان على العراق ، وضد الخصخصة وإلغاء دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي ، ومن أجل الحبز والحرية .

تُرى . . ماهي الأتاوة التي يطلبها التاريخ منا لكي

نكون؟ .

حسناً ، يبدو أن الأمر صعبٌ ، ومع ذلك فإن لدي من المعطيات ما يجعلني واثقاً بأن شعبنا سيدفع أتاوة التاريخ مهما كانت دمويةً ، ذلك أنه :

- تقولون إن «الكيان» الأردني مصطنعٌ ، ولكن هذه الصفة لا تميزه ، فهي تنطبق على جميع الكيانات العربية في آسيا على الأقل .

- وإذا كان الكيان «مصطنعاً» ، فالبلد ليس كذلك ، والناس ليسوا كذلك . . وارتباط الناس بالأرض . . ليس كذلك .

- أما المجتمع الأردني ، فالمفارقة أنه - لعلم وكالات الأنباء - لم يعد فيه «بدو» على الإطلاق) .

«السفير ، ٥ آذار ١٩٩٩»

التقيتُ الملك حسين ، شخصياً ، مرتين فقط ، في غداءات الديوان الملكي للصحافيين إبان حرب الخليج الثانية . وكانت أحاديث معظم الزملاء مَلَقاً . . معظمه

بلا فنّ . . فلا أتحدّث ، وأستمع ، ولكن أركّز انتباهي على الملك المُضيف ، لأعرف ، من نبراتِ صوته ، وخلجات وجهه ، وحضوره النفسيّ ، ما أريد . وهي عادة تعودتها ، منذ غادرتُ طفولتي السياسية إلى السياسة ، وأيقنتُ أن السياسة الأردنية ، في التحليل الأخير ، هي سياسة الملك ؛ وأن الملك إنسان . . ومحكوم ، بالتالي ، بقوانين السيكولوجيا ، بل ربما - كان - كملك - محكوماً بها أكثر مما يعتقد أولئك الذين لا يمتلكون الجرأة على التحديق في شخص الحاكم . ولم أكن - كأردني يساري مهموم بالبلد وكادحيه ، أي بالتقدم الاجتماعي في كيان سياسي عياني - أملك ترفّ تصنيف صانع القرار في هذا الكيان ، أو وضعه في خانة أدير ظهري لها أو أقبل عليها ، مثلما فعل ويفعل معارضون منبئو الصلة - الاجتماعية أو الروحية - بالأردن وأهله وقضاياها .

كنت أتابع بحرص لقاءات الملك ونشاطاته وخطاباته في التلفزيون ، وأقرأ ما أشاهد ، وأقدّر ماذا يحدث ، وأسعى للتأثير في الصورة - ولو بمقدار يسير يسير - وبالكتابة (التي اكتشفتُ أنها ، عند العرب ، ما تزال ذات تأثير

سحري) .

في أواخر العام ١٩٩٥ ، رأيتُ أن الملك حسين قد توحد نفسياً - مع لحظة «وادي عربة» . . ودخل ، مجدداً ، في منافسة إقليمية واسعة على المسار الفلسطيني ، متسلحاً بما بدا لعينه من آفاق دور ، (اتضح لاحقاً أنه كان وهمياً) في العراق ، وبما اجتمع عنده من أوراق متناقضة (الليكود ، وحماس !!) يقوم (أي ذلك الدور) ، في صُلب منه ، على التداخل السكاني الأردني - الفلسطيني ، وما يمكن أن يُبنى على هذا التداخل ، وفيه ، وله! .

ناقشنا المشروع ذاك ؛ في إحدى الحلقات القيادية للحركة الوطنية الأردنية ، وخرجنا باستنتاج مفاده أنه لا بد من التأثير في الصورة ، بالتذكير بما هو غائب أو مُغَيَّب عن «المشروع . .» ؛ وأعني : وجود وطنية أردنية صلبة وراسخة ، وإن تكن قليلة الكلام ، بل وصامتة في معظم الأحيان .

وقررنا أن نتكلم .

وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٩٥ ، نشرت المقال الذي سوف يصبح ، لاحقاً ، ما نفستو الحركة الوطنية الأردنية

الشابّة ، تحت هذا العنوان : «مَن هو الأردني؟» ، وأدهشني أن عشرات آلاف النسخ ، جرى تصويرها منه ، وتوزيعها ، في كل أنحاء البلاد . . ووصل ، في النهاية ، إلى الملك . . وَغَضِبَ .

وحين كنت أراقب خطابه شديد اللهجة - حول مضمون المقال - في التلفزيون ، خشيتُ زوجتي وأصدقائي أن يصيبني الأمرُ بمكروه . . لكنني كنتُ مطمئناً : نبرةُ صوته «عاتبة» و«حائرة» أكثر منها «غاضبة» و «قاطعة» . . وبالرغم من أنه ذكرّ الأردنيين ، بقسوة ، بأنه ، هو «صانع الأردن»! فربما أنه بدأ يتذكر ، بالفعل ، ذلك البعد الغائب عن المعادلة المطروحة أمامه . . وربما أنه هدأ ، وفكّر بأنه حتى لو كان هو «صانع الأردن» ، فإن للأردن وجوداً موضوعياً مستقلاً عن إرادته .

وصدّق حدسي ، فالملك لم يحول لحظة الغضب إلى إجراء ضدّي ، بل ربما إلى تفكير . . بالعلاقة الشائكة الصعبة بينه وبين الأردن والأردنيين .

(فيما بعد ، وعلى هامش انتفاضة آب ١٩٩٦ ، اعتقلتُ وحوكمتُ ، أمام محكمة أمن الدولة ، بتهمة «إطالة

اللسان)! . وفي واحد من ألمع قراراتها ، حرصاً على الدستور والحريات ، برأتني تلك المحكمة من هذه التهمة التي كثر استخدامها ، سياسياً ، في أيام الملك الأخيرة) .
وتلك واحدة من حالات عديدة ، وجدتني أحس فيها التيارات المتصارعة في وجدان الملك ، واتجاهاته! ولذا ، لم يعد الملك ، عندي ، مجرد صورة حاكم ؛ بل شخصاً أحزن لرحيله ، بالرغم من أنني ، على الأقل منذ وقع على معاهدة «وادي عربة» ١٩٩٤ ، كنت مشغولاً ، طوال الوقت ، بمعارضة سياساته .

* * *

بدأ الملك حسين ، حياته ، «انقلابياً» .
وكان العصر ، عصر انقلابات ، وضباط - أبرزهم جمال عبدالناصر - يتحولون إلى رؤساء / زعماء ، مطلقين! وهو الملك! سليل الأسرة الهاشمية ، يقيده دستور وأعراف دستورية ، تجعل من رئيس ديوانه موظفاً برتبة وزير تابعاً لرئيس الحكومة التي تقرر السياسات الداخلية والخارجية ، وتجريها باسم جلالته الملك! بينما الملك يحتاج إلى قرار حكومي مهور بتواقيع الوزراء لزيادة مخصصاته المالية ؛

وأبي وزراء كان أولئك . . من عتاعيت السياسة والإدارة
والقانون! .

وكان قائد الجيش العربي ، الإنكليزي جون باجوت
كلوب ، يحول بين الملك وبين أي دورٍ جدّي له في القوات
المسلحة .

وكان للشارع زعماءؤه .

وكان هو - الملك الفتى - في قصره ، يتحفزٌ لدور . .
ولزعامة! .

في هذه الصفحة من تاريخه ، سوف يتقرّب الملك حسين
من تنظيمات الضباط الأحرار الأردنيين ، وينتمي إليها
. . ويقودها نحو انقلاب ضد جلوب ، كان موجهاً أيضاً
ضد السياسيين التقليديين . ومَنْ يقرأ تفاصيل هذا
«الانقلاب» يُدهش لحرص الملك على الالتزام الحرفي
بالقيام بحركة انقلابية درامية المحتوى والظلال! .
وغدا الملك . . زعيماً! .

وجاءت الانتخابات الحرة في خريف ١٩٥٦ ، ببرلمان
راديكالي قوي ، وبحكومة البرجوازية الوطنية برئاسة
سليمان باشا النابلسي . وهي الحكومة التي ألغت المعاهدة

الأردنية - البريطانية (١٩٥٧) ، ووجهت ضربات ضعيفة للقوى التقليدية ، ولكنها كانت كافيةً لِلْجَمِها ، بحيث تخلّص الملك / الزعيم من قَيْدين : جلوب (والمعاهدة مع بريطانيا) والقوى التقليدية ، معاً .

ولم يصبر الملك حسين طويلاً قبل أن يحوّل قوّته وزعامته إلى رئاسة مطلقة ، تضع ، جانباً ، القيودَ الدستورية وأعراف الديمقراطية البرلمانية . . فكان انقلابه الثاني ضد برلمان ١٩٥٦ والحكومة الديمقراطية والأحزاب القومية واليسارية . . وكان له ما أراد ، فصار زعيماً / رئيساً في نظام ملكي ! .

وإذا كنّا ما نزال نعاني من آثار ذلك «الانقلاب» الثاني على التقاليد الدستورية والبرلمانية والديمقراطية ، حتى اليوم ، فإننا نسأل إذا ما كانت تلك العاصفة التي ضربت أركان الدولة الأردنية ، وأعاقت ، طويلاً ، تطورها السياسي . . انطلقت من طموحات الملك فقط . . أم هي ، أيضاً ، المرحلة ؛ أم هو أيضاً ، الفكر المهيمن على طرفي المعادلة : . . فالبعثيون والقوميون العرب ، كانوا ، أيضاً ، انقلابيين ، سوى أن انقلاباتهم فَشِلَتْ . . ونَجَحَ هو ، فاستمر

«انقلابه» .. والسوريون القوميون ، كانوا يشاركون في التحقيق مع أبرز ضحايا الانقلاب : الشيوعيين .. (وهم ، للتاريخ ، كانوا الأكثر إخلاصاً للثوابت الدستورية والبرلمانية والديمقراطية للمملكة ، ولوحد الضفتين ؛ وتحلوا بأقصى درجات المسؤولية إزاء البلد وأمنه ، في ظروف إقليمية ودولية معقدة ، وفي مجابهة عدوان إسرائيلي جاهز دائماً .. فلم يفكروا بانقلاب ، ولم يحرّضوا على انفصال ، ولم يزعقوا طلباً لحرب خاسرة) .

لن نحكم ، هنا ، على الملك حسين .. أو له . ولكننا ، حسب ، نطرح الأسئلة ، ونفكر ، ونتلمس الإجابات .

لقد ورث الملك حسين ، عرشَ مملكة اتحادية دستورية برلمانية ، بنىَ حكومية وإدارية ومالية ، ربما كانت بين الأكفأ في العالم العربي ؛ فماذا ترك وراءه؟ .

.. بدأ ملكاً دستورياً على الطراز الأوروبي .. ومات رئيساً وزعيماً على الطراز العربي! صحيح أننا استدركنا ، واستدرك معنا ، «ذكريات» الدستورية والبرلمانية والديمقراطية ، منذ العام ١٩٨٩ ، ولكننا ما نزال بعيدين عما كنا نملكه منها في ربيع ١٩٥٧! .

.. وكان ملكاً على قطرين: القطر الأردني والقطر الفلسطيني. فمات، وقد خسرنا القطر الفلسطيني، مرة بالاحتلال الإسرائيلي، ومرة بقرار القمة العربية في الرباط العام ١٩٧٤، الذي نصّب منظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

.. وكان ملكاً على عرش مملكة اتحادية تؤسس وطنيتها الجديدة؛ فمات... وقد انقسمت المملكة.. نصفها تحت الاحتلال، ونصفها الآخر، يعاني شرخاً عميقاً في عصبية الدولة، بين كتلة الأردنيين وكتلة الفلسطينيين، ولكلّ منهم وطنيته الصلدة، ونزعته إلى الصدام!

.. ثم تأتي «التفاصيل»: من المديونية إلى انتكاسة التنمية الوطنية، وتراجع الإدارة، وانخفاض الإنتاجية، وانهيار التعليم... إلخ.

ونحن، ألسنا شركاءه في كل ما عَصَفَ بوجودنا وتطورنا من تلك العواصف؟.

- ألم نكن، في عقائدنا السياسية، «رئاسيين»، نطمح، كاليتمى، إلى زعيم؟!.

- ألم نضغط، في الشارع، غوغائياً، من أجل حرب خاسرة

العام ١٩٦٧؟ .

- ألم نصمت ، ونترك الشأن العام ، خوفاً أو حرصاً ، للقرار الفردي؟ .

- ألم نركب - من فتات المديونية - سيارات المرسيدس؟ .

- ألم نسهم ، كلنا على قدر عزمه ، في تسيب المال العام وتحطيم الإدارة؟ .

- ألم نهتف ، فلسطينيين وأردنيين ، لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلاً شرعياً ووحيداً؟ .

* * *

بيد أنه علينا أن ندخل ، بعد هذه الأسئلة ، في حوارٍ استراتيجيٍّ لنكتشف العبرة من الأخطاء الكبرى في مسيرتنا :

● الانزلاق إلى الحرب الخاسرة في حزيران ١٩٦٧ ، وما نشأ عنها من مأساة أيلول العام ١٩٧٠ .

● الامتناع عن المشاركة - على الجبهة الأردنية - في الحرب الراححة في تشرين ١٩٧٣ ، وهو ما أخرجنا من المعادلة ، وسمح للقمة العربية ، في العام التالي ، بإعلان م . ت . ف ، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني .

● تأجيل إعلان فك الارتباط مع الضفة الغربية من العام ١٩٧٤ إلى العام ١٩٨٨ ، وإضاعة كل هذه السنوات ، هدرًا في «جهود السلام» الضائعة ، بدلاً من إعادة تأسيس عصبية الدولة .

● التوقيع المتعجل ، بلا شروط ، على معاهدة «سلام» وصداقة وتعاون مع إسرائيل ، العام ١٩٩٤ ، مما عرض الأمن الوطني الأردني والمصالح الوطنية الأردنية ، ومايزال يعرضهما ، للتجاهل والإساءة ، ويفتح مصير بلدنا على المجهول! .

● «الانقلاب» على العلاقات الاستراتيجية بين الأردن والعراق ، اعتباراً من خريف ١٩٩٥ ، وخصوصاً منذ تسليم البلد للكمبرادور المتأسرل في ربيع ١٩٩٦! .

● ثم .. تفضيل أهل الولاء على أهل الانتماء .. وجماعة الملق على جماعة الكفاءة ، وأصحاب الولاعات على أصحاب العقول ، وخريجي الجامعات الأميركية على خريجي معاناة البلد .. وغير ذلك الكثير .

وإذا كنا - بالاتفاق أو الإفادة أو الصمت - شركاء - كلنا

- في تعثر مسيرتنا الوطنية ؛ فالرهانات على «السلام» ،
مع إسرائيل ؛ كانت ، بالأساس ، رهانات الملك ، وأحياناً :
الشخصية بامتياز .

وقد مرت هذه الرهانات ، بثلاث مراحل :

- مرحلة السلام الواقعي حتى العام ١٩٦٧ .

- مرحلة السلام التَسَوُّوي حتى العام ١٩٩٣ .

- مرحلة السلام بلا شروط منذ العام ١٩٩٤ - ؟ .

وقد كان رهان الملك على السلام ينتهي في كل مرحلة
من هذه المراحل ، بخديعة إسرائيلية لثيمة وخسائر بلا
حدود ؛ ومع ذلك ، كان الملك ، يبدأ رهانه التالي ! .

قبل حرب حزيران ١٩٦٧ راهن الملك على إقامة سلام
واقعي مع الإسرائيليين ، من شأنه تثبيت الأوضاع على
الأرض ، وحلّ المشكلات الثنائية التي يصعب تعليقها .
وكان أساس هذا الرهان ، قوّة إسرائيل من جهة ، وعداء
الأنظمة القومية للنظام الأردني ، من جهة أخرى . وبين
هذين ، كان الملك حسين يريد الاحتفاظ بالصفة الغربية
وبنظامه ، فأقام قناة اتصال سرية مع الإسرائيليين . وهي

قناة قد تبدو للباحث ذات مسوِّغ عقلا ني ، قبل أن يدرك
لا جدواها وأوهامها ، حين يصطدم بأحداث حرب حزيران
١٩٦٧ . فإسرائيل ، عندما وابتها الفرصة في تلك الحرب ،
أزاحت جانباً «السلام» مع الملك حسين ، واحتلت الضفة
الغربية ، بل وَسَعَتْ أيضاً إلى تدمير الجيش الأردني
المنسحب منها ، وقصفت ، بالطائرات ، القصر الملكي
بعثان . فهي ، في ضربةٍ واحدة ، أرادت ابتلاع الضفة
الغربية ، وخلق الأجواء الملائمة لإسقاط النظام الأردني
في الضفة الشرقية . . على الضدّ من الأهداف التي قام
«السلام» الواقعي من أجلها .

وإذا تساءل القارئ قائلاً : إن الملك أراد الحرب . فالحقيقة
إنه انزلق إليها انزلاقاً تحت تأثير عوامل متضادة ، سوى أن
شروط «السلام الواقعي» الأردنية ، كانت ، على سرّيتها ،
حرّة الحركة في إطار التضامن العربي . وربما توسع الملك
في تفسير الاتفاقات غير المكتوبة مع الإسرائيليين . .
بيد أن النتيجة التي يمكن استخلاصها في المحصلة هي
أن الإسرائيليين وضعوا هذه الاتفاقات كلها ، جانباً ،

وتنادوا في الخديعة والغدر إلى أقصى مدى ممكن في إطار استراتيجية التوسع والعدوان .

ومع ذلك ، جدّد الملك حسين رهانه على المناورة مع الإسرائيليين ، في مرحلة السلام التسويبي بعد العام ١٩٦٧ . وكان يأمل بتسوية يستعيد من خلالها الضفة الغربية والقدس لقاء سلام علني كامل هذه المرّة .

وفي كل محادثاته (العديدة والمريرة والمعقدة) مع إسرائيليين في هذه المرحلة ، وطوال أكثر من خمسة وعشرين عاماً ، كان الملك حسين ، للإنصاف ، يرفض ، قطعياً ، تقديم تنازلات إقليمية في أراضي الضفة الغربية ، ويؤكد على استعادتها ، «بما فيها القدس ، كاملة (مع تعديلات حدودية طفيفة)» للسيادة الأردنية .

وقد سقط هذا الرهان ، أيضاً ، في أواسط صيف العام ١٩٩٣ ؛ حين قلب الإسرائيليون وقادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الطاولة على المفاوض الأردني ، وتوصّلا إلى صفقة ظنها الملك حسين «تاريخية» ، فأسقط تحفظاته ، واندفع نحو إقامة «سلام» بلا شروط مع إسرائيل ، في

معاهدة «وادي عربة» ١٩٩٤. وكان يأمل بذلك أن يتجاوز
مخاوفه حول الاعتراف بكيان المملكة ؛ وتأمين دعم
إسرائيل ، وبالتالي ، واشنطن . . لدور الأردن واقتصاده
وأمنه .

وسقط الرهان مرة أخرى :

● فصفقة أوسلوم تكن «تاريخية» ، بل إجرائية ، ومليئة
بالألغام في كل زاوية ولحظة ، وكان الأجر النأي بالنفس
عنها ، لا مجاراتها وتمثلها والمزايدة عليها! .

● والدعم الإسرائيلي - الأميركي للأردن ، تكشف سريعاً
عن تهميشٍ للدور الأردني ، وتجاوزٍ على أمنه ومصالحه
ودوره . .

فهل مات الملك حسين . . وهو ما يزال يتعلق بهذا
الرهان؟! .

. . في خطاب له في الكرك (١٩٩٧) قال الملك حسين :
«إن مشاركتنا في حرب حزيران كانت خطأ كبيراً»! .

. . فلو كان عاش حتى شاهد «رجل السلام» إيهود باراك ،
يهمّش الدور الأردني ، ويقصف اتفاق أوسلو بالمروحيات ،

والصحافة الإسرائيلية ، تستعيد النقاش . . عن . . «المملكة
ال فلسطينية»! أفما كان ، عندها ، سيتوصل ، أيضاً ، إلى أن
معاهدة «وادي عربة» كانت خطأ كبيراً!؟ .
حسبنا! .

فهذه ليست سوى إشارات وأسئلة ودعوة إلى حوار
ضروري ، لا نريد أن نطوي صفحته ، حتى لا تنطوي
صفحتنا .
.. وحسبنا! .

نحن لا نبدأ من الصفر. ففي بلدنا من الإنجازات
والإمكانات ، وله من المكانة والآفاق ، ما يجعلنا نفكر ،
واثقين ، بالآتي . . ولكن ، ليس قبل أن نتعلم ، من أخطاء
الماضي ، كيف نصنع مستقبلاً بلا أوهام ولا خطايا! .

* * *

أيتها الإلهة الطيبة تايكي
يا جالبة الحظ لست المدائن
يا رفيقة الفن والحب والحرية

يا حارسةَ عمان
يا حارسةَ الغلال والأفكار والبنين
يا حارسةَ الجبال السبعة ، سيدةً منيعةً في وجه الغزاة
يا حارسةَ القلعة التي أذلت بني إسرائيل
سدّدي خطانا! .

المقتبس الإعلامي الأردنية

١٤، تشرين الثاني ٢٠٠٠

هيكل الحائر بين شخصية الأردن وشخصية الملك حسين

هل يمكننا أن نعذر كاتباً عربياً من وزن الأستاذ محمد حسنين هيكل في أن لا يكون مطلعاً على التكوين التاريخي، القديم والحديث، لبلد عربي مهم مثل الأردن، ثم يجزم فيه القول؟ سؤال ظل يلح علي غير مصدق لما أقرأه في مقالة هيكل «شخصية الملك حسين: ضرورات الفهم قبل الحكم، ولكن إلى أي مدى» (*) من «معلومات» خاطئة حول الأردن وتاريخه وتكوينه الاجتماعي - السياسي وتجربة دولته الحديثة، أوردتها الكاتب عن يقين غير مشوب بحذر، مع أنه يعتبرها ضرورة من ضرورات فهم شخصية الملك حسين، موضوع مقالته التي عجزت، تالياً، عن تحقيق غرضها.

من لا يعرف، مثلاً، أن «البتراء» في جنوب الأردن هي

أطلال عاصمة دولة عربية ذات شأن تاريخي كبير ،
وليست «معبداً على جانب طريق الفاتحين» ، كما يقول
هيكل؟ ومن لا يعرف أن هذه المدينة المنحوتة في الصخر
كانت حاضرة الاستقرار الزراعي التجاري الكبير في الديار
الأردنية بين القرنين الخامس قبل الميلاد والثاني الميلادي؟
وأنها عاصمة مملكة الأنباط التي امتد نفوذها خارج إقليم
شرق الأردن إلى دمشق والنقب وسيناء وغرب الحجاز؟ .
ثم من لا يعرف أن «عمان» عاصمة الدولة العمونية
القديمة ، و«فيلاذلفيا» الرومانية ، هي مدينة جبلية ذات
أمطار وثلوج ونباتات ونهر جار (فقدناه يا للأسف) وفلاحة ،
وليست صحراء تقوم فيها «زراعة في واحات على بئر هنا
وبئر هناك» كما يصفها هيكل مع أنه زارها تكراراً منذ
نهاية الأربعينيات؟ .

وكذلك ، من لا يعرف أن تسمية البلاد الأردنية أو
بعضها ، نسبة إلى النهر ، بـ «بلأردن» هي تسمية قديمة ؛
فسمّتها التوراة «عبر الأردن» ، وسمّاها العرب المسلمون
«جند الأردن» ، أو «الأردن»؟ ثم هل نعذر الكاتب في
أنه لا يعرف شيئاً عن تاريخ الأردن القديم لكي يجزم
بأنه «بلا تاريخ»؟ . وهل نعذره في أنه غير مطلع على
المشروع الوطني الأردني لإقامة الدولة الأردنية قبل مجيء

الأمير عبدالله من الحجاز؟ مَنْ يصدّق - سوى هيكل - أن الجيش الأردني الذي خاض المعركة العربية الأقل سوءاً في حرب حزيران العام ١٩٦٧، لم يفقد - خلالها - سوى ١٦ شهيداً؟ .

ولكن، لماذا لانستعرض، أولاً، «معلومات» هيكل، فنعين أخطاءها، ونكتشف، تالياً، كيف أدت به الأخطاء إلى خطايا، وكيف فشل، أخيراً، في فهم شخصية الملك الأردني الراحل، على رغم الصداقة الوثيقة التي جمعتهما قرابة نصف قرن .

«مقومات» مصطنعة!؟ .

يقول هيكل : «واذا بدأنا بحكم الجغرافيا . وهو بالفعل أهم وجوه الحقيقة فيما يتعلق بالأردن وملكه ، فسوف يتأكد لنا أن الجغرافيا كانت شديدة الصرامة مع الاثنين . فتلك دولة اصطنعت بقرار سياسي خلافاً لما هو طبيعي في نشأة الدول . وكان إنشاؤها بتوجيه من ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني الذي راح يخطط ، وبين ما خط موقع تحيّر الذين رسموه في اختيار اسم له ، ثم كان أن استعملوا وصفاً جغرافياً بسيطاً هو «شرق الأردن» . والدول لا تُسمّى في العادة على هذا النحو . والمألوف أن

الدول الجديدة تستعيد اسماً قديماً ينسب نفسه إلى أصل تاريخي أو سلالة بشرية أو قبيلة أو نهر

ويتابع: «الواقع أن قرار إنشاء شرق الأردن (يقصد هيكلاً لإنشاء البلد نفسه ، وليس الدولة أو النظام) يمكن اعتباره ملحقاتاً إضافياً لمعاهدة «سايكس - بيكو» . وهو رابط بينها وبين وعد بلفور الذي أعطى اليهود حقاً بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين» «الشاهد أن شرق الأردن تكاد تكون مساحة على خريطة (!) تنطق حدودها بالمطلوب منها» ، والمطلوب هو «نقطة حراسة بريطانية وعربية إذا أمكن على مقربة من الدولة اليهودية» ، و«حاجز» بينها وبين منابع النفط في الحجاز والعراق . و«المنطقة التي اقتطعت لإمارة شرق الأردن فقيرة وتكاد تكون بلا موارد ، ثم أنها في حالة شبه حصار . . . وهذا يجعلها في حاجة دائمة إلى مساعدة أجنبية «غير مكلفة ، ولكنها تضمن لمن يقدمها - بريطانيا - خضوع الإمارة» . وأخيراً فإن «قيام كيان سياسي في شرق الأردن تحميه بريطانيا وتتحكم فيه ، يصنع بالفعل نقطة اتصال أساسية بين أهم القواعد العسكرية الإمبراطورية في الشرق الأوسط (قناة السويس بمصر والحبانية بالعراق)» .

والتاريخ؟ يقول هيكلم : «إن المملكة كانت بغير تاريخ

قديم يخص الشعب الذي يعيش فيها حين أنشئت الدولة الجديدة وأقيم عرشها ، إلا بمقدار ما يخص التاريخ العربي مجمله ، كل العرب في عمومهم «و» الشاهد (!) أن المنطقة التي أنشئت فيها إمارة شرق الأردن كانت محرومة من وفرة الموارد ، ولهذا فإنها لم تعرف مجتمعات مستقرة تترك وراءها بمضبي العصور تراكمات حضارية متواصلة» ، و«لأن المنطقة كانت قبل الإسلام وبعده مسالك طرق من الجنوب إلى الشمال ، ومن الشرق إلى الغرب ، فقد ظهرت عند بعض تخومها آثار شعوب وإمبراطوريات علا نفوذها في المنطقة ، ومشيت جيوشها أو سارت قوافلها عبر الأردن ، ثم إنه على طرق زحف الجيوش وحركة القوافل ، نشأت مراكز محدودة للعمران ظلت آثارها باقية مثل معبد بترا (!) والملعب الروماني (!) في قلب عمان ، ثم مقابر قواد الفتح العربي للشام . . .» .

ولذلك يقول هيكل إن الأمير عبدالله «لم يكن شديد السعادة بالإمارة التي أقطعه إياها وزير المستعمرات البريطاني . وقد قال وقتها ، وظل يقولها حتى سمعتها منه سنة ١٩٤٨ ، إن هناك (ممالك بدون ملوك) و (ملوك بدون ممالك) ؛ يقصد بالممالك السعودية والعراق ومصر ، وبالمملك نفسه» . وحسب هيكل ، فهذه هي العقدة التي تحكمت

- بالتقاطع مع سيكولوجيا الهاشميين المساوية - بالسلوك السياسي للملك عبدالله ، ثم لحفيده الملك حسين .

شيء من الحقيقة

يمثل الأردن الحالي القسم الأساسي من إقليم شرق الأردن الذي يتشكل من السلسلة الجبلية المتصلة التي تفصل سواحل جنوب لبنان وفلسطين عن الصحراء . وتنحدر مرتفعات شرق الأردن بشدة إلى الغرب حيث تحدّها ، طبيعياً ، حفرة الانهدام التي تشق جنوب سوريا طويلاً من سفوح جبل الشيخ حيث المنابع الأولى لنهر الأردن ، ومع مسار النهر إلى بحيرة طبريا ، فيلى مصبه في البحر الميت ، ثم ، عبر وادي عربة الممتد حتى خليج العقبة على البحر الأحمر . وإلى الشرق تنحدر المرتفعات الأردنية ، تدريجياً ، إلى السهول الشرقية التي تتشكل من هضاب مختلفة الارتفاع تنتهي عند الصحراء الرملية التي تفصل الشام عن الجزيرة العربية . ومن المعروف أن الحد بين ما هو «فلاحي» وما هو «صحراوي» ، يقف عند نقطة الهطول المطري ٢٠٠ ملم في السنة التي تصبح بعدها الزراعة صعبة .

وقد أعطت هذه الشخصية الجغرافية المميزة ، طبيعياً ،

للإقليم الجبلي الخصب سيماءه الاجتماعية السياسية
المستقلة تاريخياً :

(١) إقليم شرق الأردن جزء من سوريا ولكنه مستقل عنها ، وهو منفتح على الصحراء ولكنه منفصل عنها ، ما أدى ، عبر التاريخ ، إلى تكوين اجتماعي فريد مستقل هو الآخر عن الحاضرة الشامية في الشمال ، والريف الفلسطيني في الغرب ، والصحراء في الشرق والجنوب . فالاستقرار الفلاحي الوطيد هنا تشكل من توطن العشائر البدوية التي تحولت في المرتفعات إلى اتحادات مزارعين أحرار بدون أن تفقد تنظيمها العشائري وقدراتها وقيمها وتقاليدها القتالية البدوية ، وذلك لكي تكون قادرة على ردّ الغزو البدوي الآتي من الصحراء المحاذية . وهكذا ، فمن وجهة نظر البدوي فالأردني هو فلاح ، ومن وجهة نظر الفلسطيني أو الشامي ، فالأردني هو «بدوي» . ولعلنا نتلمّس بعض أوجه هذه الظاهرة في أماكن أخرى في الداخل السوري ، ولكنها تستغرق التكوين الاجتماعي لإقليم شرق الأردن كله ، وتتحصن في حدوده الجغرافية الصلبة .

(٢) وقد شكل هذا الاستقلال الجغرافي - الاجتماعي لإقليم شرق الأردن الذي يتصلب كلما سرنا جنوباً ،

أساس النزعة المحلية للاستقلال السياسي . فالشرق أردنيون أهل عصبية ودولة ، تحفزها الجغرافيا المستقلة ، والاستقرار الزراعي ، والعصبية العشائرية ، والتنظيم القتالي في إقليم كان يتحكم بعقدة المواصلات بين أواسط آسيا والشام وفلسطين ومصر .

ومشاريع العصبية والدولة في شرق الأردن كانت تنهض ، بلا ريب ، في عمق الصحراء وتتمركز في الصحراء المحاذية للإقليم في تكوين وسيط نصف بدوي - نصف فلاحى ، ولكنها تجد في المستقرات الزراعية قاعدتها الممتازة للتحقق .

(٣) ويلاحظ الباحث أن تاريخ شرق الأردن هو ، بالذات ، تاريخ استقلاله السياسي المحلي في دولة مستقلة كلياً أو تابعة اسمياً للإمبراطوريات التي وجدت دائماً في التنظيم السياسي المحلي ، الوسيلة الأمثل والأقل كلفة لضمان أمن الطرق الدولية بإزاء الصحراء وبإزاء الإمبراطوريات الأخرى . وربما تكون الدولة الشرق أردنية في الضخامة الحضارية لمملكة الأنباط أو في محدودية مشيخة نصف بدوية نصف فلاحية ؛ ولكن شرق الأردن ، كان دائماً أرضاً تكافح من أجل استقلالها السياسي ، بصفته ضرورة حياة ووجود للمتحدات الزراعية على سيف الصحراء ،

ولكن ، أساساً ، بصفته إطاراً لتحقيق الموارد من تجار الترانزيت وتقديم خدمات الحماية والاتصالات للمراكز الإمبراطورية .

(٤) وقد أدى الاستقلال الجغرافي - الاجتماعي - السياسي لإقليم شرق الأردن ، قبل الإسلام ، إلى استقلاله «القومي» والثقافي أيضاً . فحركة التوطين الدووبة الآتية من الجزيرة العربية ، أدت إلى تعريب الإقليم سكانياً وإلى حد كبير لغوياً وثقافياً ، منذ وقت قديم لانستطيع تحديده بالضبط ، ولكن انفصال الإقليم النسبي عن سوريا وسواحلها ، وتالياً عن «المراكز» ، أدى إلى احتفاظ الهجرات العربية بخصوصيتها «القومية» والثقافية ، وإلى توافي الاندماج ، وتالياً الذوبان في المحيط الذي كان العرب أحد عناصره . وعلى كل حال ، فقد اعترف الرومان صراحة بعروبة جنوب شرق الأردن ، عندما أسسوا فيه مع مطلع القرن الثاني الميلادي ولاية البتراء العربية ثم الولاية العربية .

(٥) وإذا كان استقلال شرق الأردن حصناً للتعريب ، فقد كان أيضاً حصناً للمسيحية في بداياتها ، مثلما كان جسراً لعبور الفتح الاسلامي . وليس مصادفة أن أول شهيد للإسلام في بلاد الشام ، كان فروة بن عمرو الجذامي عامل الروم على عمّان الذي سُجِنَ وَصَلِبَ ، في العام

السادس للهجرة في عfra بفلسطين ، ولكنه لم يرتد عن اعتناقه الدين العربي ، وليس مصادفة أن العشائر العربية المسيحية في جنوب شرق الأردن انتصرت للإسلام ، عسكرياً ، من دون أن تعتنق الدين الجديد . وكان الدور الذي اضطلعت به إحداها (عشيرة العزيزات) بارزاً في هذا المجال ، حتى أن النبي (ص) أعفاها من تكاليف أهل الذمة ، وظلت الحكومات الإسلامية تلتزم بهذا الأمر النبوي حتى نهاية العهد العثماني (. . . .) .

التكوين الأردني الحديث

حكم العثمانيون سورياً منذ العام ١٥١٦ ، واعتبروا الإقليم كله لواءً واحداً هو لواء «حوران» الذي شمل حوران والجولان وعجلون والبلقاء والكرك ومعان حتى حدود الحجاز . ومع ذلك ، فإن السلطة المركزية لم تتعدّ مركز اللواء في حوران ، بينما تُرك الإقليم في الداخل وشأنه حتى بدأ العثمانيون بفرض سيطرتهم على عجلون في العام ١٨٥١ ، وعلى البلقاء في العام ١٨٦٦ ، وعلى الكرك في العام ١٨٩٤ . وخلال ذلك ظلت البلاد تتبع والي سوريا العثماني ، اسمياً ، ولكن المتحدات الفلاحية في المرتفعات ، والمتحدات البدوية في السهول الشرقية ،

المتصارعة فيما بينها ، بقيت تحظى باستقلالها الداخلي .
وقد اعترف العثمانيون ، مثل الرومان والبيزنطيين ،
بالاستقلال الفعلي للإقليم ، وأحالوا أمر تأمين طريق الحج
الشامي والاتصالات مع الحجاز إلى القبائل لقاء هبة مالية
سنوية ثابتة .

في إطار هذا الاستقلال ، شهد القرنان السابع عشر والثامن
عشر ، حركة سكانية واسعة للقبائل البدوية المتقدمة من
شمال الجزيرة العربية نحو حوران في شكل خاص ، ونحو
الإقليم في شكل عام . ومع استقرار المتحدات الفلاحية
في المرتفعات وتزايد عدد السكان واتساع الرقعة الزراعية
وتزاحم القبائل البدوية ونصف البدوية في السهول الشرقية
والأغوار ، نشأ صراع بدوي - فلاحي موضوعه السيطرة
على فائض الإنتاج الزراعي ، وبدوي - بدوي موضوعه
السيطرة على طريق الحج الشامي . ولكن الغلبة كانت
لاتجاه تراجع الصحراء وانتصار الفلاحة .

وقد نهت حملة إبراهيم باشا ، ابن حاكم مصر القوي
محمد علي ، على بلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠) السلطات
العثمانية إلى : (أ) قوة المتحدات الفلاحية في مرتفعات
شرق الأردن . (ب) تمتعها بفائض إنتاج ملائم لتمويل
إدارة مركزية في الإقليم . (ج) إمكان زيادة الرقعة الزراعية .

(د) إمكان توطين البدو ، ووضع حد لسيطرة القبائل على طريق الحج . وهذا ما حدا بالعثمانيين إلى تأسيس إدارات محلية في إربد ثم في السلط ثم في الكرك . وقد عملت هذه الإدارات على خلق الأطر الأمينة الإدارية والتمثيلية للتسيير المحلي ، وتنشيط مشاريع البنية التحتية والخدمات ، ما ساهم جدياً ، في الدفع باتجاه نهضة زراعية أحدثتها ، بالأساس ، الطلب المتنامي على السلع الزراعية المنتجة محلياً (ولاسيما الحبوب والمواشي) في الأسواق المجاورة ، ومنها ، جزئياً ، إلى أوروبا .

وفي هذا السياق ، تصاعدت وتيرة الاستقرار والتحصن ، ونشأت (أو وجدت) مئات البلدات والقرى الزراعية ، وزادت المساحات المزروعة ، بل وأنشئت مشاريع زراعية كبيرة مدعومة من «مصرف التسليف الزراعي» الذي أقامه العثمانيون لهذه الغاية بالأساس . وربما كانت الخطوة الحاسمة في كل ذلك ، هي قيام السلطات بتسجيل الأراضي والعقارات ، وإقرار الواجهات العشائرية ، ما شكل إطاراً قانونياً للملكيات واستخدام الأراضي ، وأطلقت حركة الاستثمار في الزراعة ، ليس بالنسبة للعشائر الفلاحية فقط ، وإنما بالنسبة للعشائر نصف البدوية أيضاً . وقد جذبت هذه العملية مهاجرين من فلسطين للاستثمار

أو العمل في الزراعة ، ومن سورية للاستثمار أو العمل في قطاع الخدمات التجارية والحرفية ، الذي أصبح ضروريا في البلدات الجديدة . هذا ، بالإضافة إلى المهاجرين الشركس الذين جلبتهم الحكومة العثمانية ، وأقطعتهم أراضي زراعية ، في إطار ميلها إلى تشجيع الاستقرار والعمل الزراعي وتشكيل مستوطنات حليفة .

إن هذه العملية ، برمتها ، هي التي شكلت الملامح الأساسية للبنية الاجتماعية الأردنية التي كانت قد استقرت مع مطلع القرن العشرين وتشكلت صورتها التي طبعت في النهاية ، الأردن الحديث ، بطابعها .

وقد لعبت شبكة التلغراف والخط الحديدي الحجازي (١٩٠٨) دوراً مهماً في ربط أجزاء البلاد ، التي كانت قد تعمقت العلاقات الداخلية فيما بينها بفضل السوق الداخلية الناشطة ومراكزها الحضرية ، وأهمها مدينة السلط ؛ في الوقت الذي بدأ العثمانيون يكتشفون أهمية عمان ، بوصفها مركزاً إدارياً وعسكرياً على مستوى البلاد . وجدير بالاهتمام بالفعل ذلك المشروع العثماني الموءود ، لإنشاء ولاية باسم «معمورة الحميدية» ، في الأراضي التي تشكل الأردن الحالي ، على أن تكون مرتبطة مباشرة بالباب العالي ، وعاصمتها الإدارية ، عمان . فهذا المشروع

بالرغم من أنه لم ير النور إلا أنه يعطينا إشارة قوية على حجم التحولات الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي شهدتها شرق الأردن ، خلال القرن التاسع عشر ، ونوعيتها ، والتي أدت إلى نشوء المعطيات اللازمة لقيام كيان وطني في البلاد .

وقد كانت هذه المعطيات في صلب تفكير الزعامات الوطنية التي طالبت في اجتماعها الشهير في أم قيس (١٩٢٠) ، بإنشاء «حكومة عربية وطنية مستقلة مركبة من لوائي الكرك والسلط وقضائي عجلون وجرش» (أراضي الأردن الحالي) ، والطلب «بشدة وإلحاح تشبث الحكومة البريطانية بضم لواء حوران وقضاء القنيطرة إلى هذه الحكومة» ، والتمني أن يتبعها قضاء مرجعيون وصور تحت انتداب دولة بريطانيا العظمى على الشروط التالية :
أ- أن يكون لهذه الحكومة أمير عربي .

ب - أن يكون لهذه الحكومة مجلس عام لوحدة البلاد
وسن القوانين وإدارة الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية .
ج - أن لا يكون لهذه الحكومة أدنى علاقة بحكومة فلسطين .

د - أن تمنع المهاجرة الصهيونية بتاتاً إلى داخلية هذه الحكومة ، ويمنع بيع الأراضي لهم .

- هـ - أن يكون لهذه الحكومة جيش وطني .
- و- إعفاء المجرمين السياسيين داخل المنطقة ، وعدم تسليم أي مجرم سياسي يلجأ إليها .
- ز - الحكومة الوطنية هي التي لها الحق وحدها بتجريد السلاح أو بقاءه بأيدي الأهلين .
- ح - حرية التجارة بين هذه الحكومة وما جاورها من حكومات ، وإعطاؤنا حقنا من واردات الجمارك في سوريا .
- ط - الحصول على حق إدارة الخط الحديدي الحجازي .
- ي - أن يكون شعار هذه الحكومة الآن العلم السوري ذا النجمة .
- ك - الحكومة البريطانية تتعامل معنا بإعطائنا (.) السلاح . .
- ل - نكرر طلبنا بأن تكون حكومة بريطانيا العظمى منتدبة على عموم سوريا تأميناً للوحدة .
- م - أن تكون حدود المنطقة غرباً نهر الشريعة (الأردن) .
- ن - أن تكون مراجعتنا لفخامة نائب الملك باعتباره نائب ملك إنكلترا فقط (وليس المندوب السامي في فلسطين) .
- س - الحكومة البريطانية تتعهد بصد الفرنسيين . .

- وقد أجاب البريطانيون على هذه المطالب ، كتابةً ، وسميت الوثيقتان «معاهدة أم قيس» . ومنتقي من الإجابات البريطانية ، أبرزها :
- نوافق على تشكيل حكومة عربية مستقلة تحت انتداب حكومة بريطانيا . .
 - لاعلاقة البتة لحكومة هذه البلاد بحكومة فلسطين . .
 - منع الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضي لليهود عائد لحكومة البلاد .
 - تقدم الحكومة البريطانية الأسلحة مقابل ثمن . .

الأمير عبدالله : مداخلة من الخارج

وتشكلت ، بالفعل ، ثلاث حكومات محلية في شرق الأردن ؛ إربد والسلط والكرك . وكان رئيس الأولى ، اللواء علي خلقي الشرايري ، ناشطاً في السعي إلى دمج هذه الحكومات في ما أسماه «الرابطة المدنية للعش الصغير» حين قدم الأمير عبدالله إلى معان فعمان ، في حملة سياسية تحت شعار تحرير سوريا . وقد جمع حوله قسماً من النخبة السياسية السورية والعربية التي ساهمت في تأسيس المملكة السورية ، ولكن عبدالله كان في الواقع يهدف من حملته إلى عقد صفقة مع الإنكليز ، وقد

طلب ، عند لقائه مع وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل في القدس (٢٤ آذار العام ١٩٢١) مملكة تضم شرق الأردن وفلسطين ، وعلى أن يسمح لليهود بحكم ذاتي فيها . ولكنه تنازل عن هذا الطلب ، وقَبِلَ عرض تشرشل بإقامة إدارة في شرق الأردن ، تتعهد بحماية الحدود الأردنية - الفلسطينية ، والأردنية - السورية ، وفتح الطريق الصحراوي إلى العراق ، وتأمينه .

لم يحظ اتفاق عبدالله - تشرشل بترحيب زعماء العشائر والنخبة السياسية في البلاد . والأمر أنه نشأت معارضة قوية في البلاد للإدارة الأميرية تحت شعار «الأردن للأردنيين» ، وكادت انتفاضة البلقاء المسلحة عام ١٩٢٣ ، أن تطيح بالإمارة بين انتفاضات وحركات عصيان ، جرى قمعها جميعاً ، بمساعدة القوات الانكليزية .

ووحّدت المعارضة الأردنية صفوفها في مواجهة المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٢٨ ، وعقدت مؤتمراً وطنياً حضره ممثلون موكلون يمثلون أنحاء البلاد مجملها ، أقر ميثاقاً وطنياً من أبرز بنوده :

- «إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة» .

- «تدار بلاد شرق الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة

- صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله وأعقابه من بعده» .
- «لا تعترف بلاد شرق الأردن بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة
فنية نزيهة . .»
- «(ونرفض وعد بلفور) . .» .
- . . «وكل صلة بحكومة فلسطين» .
- «كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرق الأردن على
غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية
الحكومة أمام المجلس النيابي لا يعتبر ممثلاً لإرادة الأمة
وسيادتها القومية . .» .
- «ترفض البلاد كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة
دستورية . .» .
- . . «و»تحمل نفقات أي قوة احتلالية أجنبية» .
- فموارد شرق الأردن «كافية لقيام إدارة دستورية صالحة
فيها ، أما الإعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية
(.) فهي نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبرطورية
والقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس
إلا . لذلك فإن هذه الإعانة المالية التي يضاف إليها اليوم
قسم من واردات البلاد لتحقيق غايات لا مصلحة لشرق
الأردن فيها لا تحول بريطانيا حق الإشراف على مالية
البلاد . .» .

يعبر الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٢٨ ، ومن حيث الجوهر ، عن مشروع مساومة تاريخية مع الأمير عبدالله تتضمن الاعتراف بحكم الأمير و«أعقابه من بعده» بشرط التزامه (والتزامهم بالطبع) بالحكم الدستوري ، والاستقلال ، والالتزام «بمصالح» شرق الأردن .

ورغم الصراع السياسي الذي شهدته البلاد أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات بين المعارضة الوطنية من جهة ، وحكومة الأمير والإنكليز من جهة أخرى ، فقد كان «الميثاق الوطني» نقطة التقى عندها المعارضة والقصر في مشروع مشترك هو مشروع الدولة الوطنية الذي ظل منذ ذاك الحين إطاراً للصراع بين المعارضة التي تلح على مصالح الدولة ودستورية الحكم والتزامه العربي ، والقصر الذي ظل يتابع طموحاته الإقليمية معروضاً مصالح الدولة للخطر (وبعضها كان شديد الوطأة مثل الاشتراك في حرب حزيران ١٩٦٧) ، وغالباً ما كانت هذه الطموحات تتطلب الحكم المطلق غير الدستوري ومجافاة الإجماع العربي .

ورغم هذا الصراع انتظمت النخبة السياسية الأردنية ، في الحكم ، والمعارضة ، في مشروع الدولة الوطنية . ويستطيع المراقب المنصف أن يلاحظ أن هذا المشروع ، ورغم المصاعب الجمة ، حقق إنجازات ملموسة على الأرض . ولا أشير إلى

الإنجازات المادية فحسب ، ولكنني أشير ، بالأساس ، إلى الإنجاز الثقافي - السياسي ، فقد زودت مؤسسات الدولة الأردنية ، بالذات ، حركة مقاومة التطبيع مع إسرائيل منذ التوقيع على المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية العام ١٩٩٤ بعدد كبير من قادتها ، وأن جهاز الإدارة الحكومي ، ما يزال الأقل فساداً في العالم العربي ، رغم انهيار المستوى المعيشي للموظفين المدنيين والعسكريين منذ العام ١٩٨٩ ، وما يزال تيار واسع بين بروليتاريا المكاتب في الأردن ، يأمل بتحسين مستواه المعيشي في إطار حل عام للأزمة الاقتصادية . ومن اللطيف ذكره أن الكومبرادور الحاكم يهاجم الإدارة الأردنية على «تزمته» والتزامها مصالح الدولة ، وهو يسعى إلى «تطويرها» أي ، في الواقع ، إلى انحلالها .

طموحات القصر ومصالح الدولة
الآن ، ربما أصبح لدينا إطارٌ ملائمٌ للتوقف مع الأستاذ هيكل في محاولته فهم شخصية الملك حسين التي من الصعب فهمها بدون فهم الدولة الأردنية وقواها ومصالحها وآلية حركتها الاجتماعية - السياسية . فالملك الراحل كان طرفاً في الدولة ، ولم يكن كل الدولة ، ومع أنه كان يسعى

من دون كلل لكي يكون لم يكن قادراً في معظم الأحيان ، على تحقيق مسعاه ؛ أولاً ، بسبب المعارضة الداخلية ، ولا أعني المعارضة الحزبية والشعبية فحسب ، وإنما أعني ، في الأساس ، المعارضة من قلب مؤسسات الحكم المركزة على مصالح الدولة وفي معظم المرات طموحات القصر . وليس بدون معنى أن اتصالات الملك حسين الخاصة بالإسرائيليين كانت تتم سرّاً ، ليس عن العرب والشعب فقط ، لكن عن مؤسسات الدولة . وعندما دفع الملك حسين في اتجاه التوقيع على المعاهدة الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤ ، فقد تم ذلك في ظل انهيار عربي ، ولكنه عجز ، منذ ذلك ، عن فرض سياساته في تطبيع العلاقات مع إسرائيل التي اصطدمت بمعارضة فاعلة من داخل الحكم وخارجه .

ومنذ العام ١٩٩٤ ، تراجعت القبضة التقليدية المحكمة للسياسة الملكية في إدارة الشأن الداخلي . وإلى ذلك ، أفشلت المعارضة الداخلية المتعاطمة ، المشروع الذي تبناه الحسين للتدخل في العراق (١٩٩٥/١٩٩٦) . وبدأ يضيق صدره بإزاء التعارض بين طموحاته ومزاجه السياسي وبين عدم استجابة الشارع ، وكالة الدولة أيضاً ، لهذه الطموحات وهذا المزاج .

وينبغي القول ، هنا ، إن سرّ حكمة الملك حسين السياسية هو أنه رغم تعويله الدؤوب على الدعم الخارجي ، ظل يحسب بدقة موازين القوى الداخلية ، ويعمل بمقتضاها ، وفي حدودها ، حتى مطلع التسعينيات حين بلغ الذروة في قدرته على التعامل مع الحسابات الداخلية ، فاكتشف أن موازين القوى داخل الدولة الأردنية لا تسمح بالوقوف ضد التيار الديمقراطي (١٩٨٩) ، أو ضد التيار المؤيد للعراق (١٩٩٠) ، و أجرى حينها ، بطبيعة الحال ، حساباته الخارجية ، و «أمن» مغامرته في قبول الخيارات التي فرضتها مصالح الدولة بمعناها الواسع ، ولكنه نجح في امتحان صعب للغاية ، فمظاهرات نيسان ١٩٨٩ كانت تحمل في طياتها تياراً ثورياً كان يمكن أن يتطور لاحقاً إلى معارضة فعالة ضد النظام ، بينما كانت مظاهرات التأييد للعراق بُعيد الثاني من آب العام ١٩٩٠ من القوة بحيث لم يكن بالإمكان مواجهتها . ويقتضي الإنصاف القول إن مغامرة الملك حسين المحسوبة في العام ١٩٩٠ هي المحطة التي يمكن فهم شخصيته ، عندها ، فهماً خصباً . ففي هذه المحطة بالذات أتقن الملك حساباته ، بحيث لا يمكننا أن نتوقف عند واحدة من هذه الحسابات لكي نحكم خلالها على سلوكه السياسي . فهل كان الملك حسين

في تلك المحطة قومياً عربياً؟ ملكاً «ديمقراطياً» «يستجيب لإرادة شعبه؟ طامعاً؟ مغامراً؟ متفهماً مع الإسرائيليين؟! والأميركيين؟ على المغامرة الضرورية . . أم هي ، بالذات المحطة المفتاح لفهم شخصيته قبل . . الحكم .

على خطى عبد الناصر

يقول هيكل إن الملك حسين أبلغه عام ١٩٥٤ ، إعجابه الشديد بالرئيس جمال عبدالناصر ، حتى إنه كان يضع صورة الرئيس في مخدعه . فما هو مصدر هذا الإعجاب؟ لقد كان الملك حسين ، حين ذاك ، ملكاً دستورياً بالفعل ، لا بموجب النصوص فقط ، ولكن بواقع الحال . فالملك الشاب ، كان يرنو إلى عبدالناصر وقد أصبح حاكماً مطلقاً وزعيماً شعبياً ، بينما هو مقيد بالدستور ، تحدد حركته ثلاث قوى : بيروقراطية حكومية من السياسيين التقليديين العتاة (من كانوا يصدرون فرماناً حكومياً حسب الأصول لصرف خمسة عشر ديناراً) ومجموعة من الضباط الإنكليز على رأسهم كلوب باشا ، يحكمون ويتحكمون بالقوات المسلحة ، وحركة وطنية ناهضة تسيطر على الشارع وقسم من الجيش فيما عرف «ب» حركة الضباط الأردنيين الأحرار» . وماذا يبقى ، بعد ، للملك الشاب؟ .

تمثل الملك حسين بعبد الناصر وانتمى إلى حركة الضباط الأحرار التي كان هدفها الإطاحة بالقيادة الانكليزية للجيش الأردني (وقد نجحت العملية العام ١٩٥٦)، ثم دفع في اتجاه انتخابات حرة في العام نفسه، نتج عنها برلمان ذو غالبية قومية - يسارية، فكلف الملك، بناءً عليه، رئيس الحزب الوطني - الاشتراكي سليمان النابلسي تشكيل حكومة حزبية، وضعت حداً لهيمنة السياسيين التقليديين على الشأن والتشكيل الحكوميين.

وخرج الملك من المعركة زعيماً، وقد أطاح بقوتين من القوى الثلاث التي كانت تمنعه من الحكم على «الطريقة الناصرية». ثم وظف الملك شعبيته، والسياسيين التقليديين والقوى الرجعية في البلاد للقيام بانقلاب مضاد على حكومة النابلسي والحركة الوطنية والضباط الأحرار في ربيع العام ١٩٥٧. وكان هذا الانقلاب مدعوماً من الولايات المتحدة، سياسياً وأمنياً ومالياً. وهو جرى، أساساً، في إطار استراتيجية «مكافحة الشيوعية»، ثم تكفّلت سلسلة من الانقلابات العسكرية - ومعظمها إن لم يكن كلها مصطنع - في «تطهير» القوات المسلحة من كل شبكات «الضباط الأحرار» والتنظيمات الحزبية، وأصبح الجيش، منذ ذلك، حصناً للملك وأداته.

تحول الملك الدستوري الآن حاكماً حر الحركة نسبياً ، ولكنه انتهى إلى عزلة خانقة محلياً وعربياً ، واضطر إلى إطلاق سياسات داخلية سلطوية واسعة النطاق ، مما زاد عزلته في الداخل ، بينما كان يواجه مداً ناصرياً مندفعاً بحدّة ، خصوصاً مع قيام الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ ، وتلتها ، في العام نفسه ، الثورة العراقية التي أطاحت بالعرش الهاشمي في بغداد . واضطر الملك عندها للاحتماء الصريح بالدعم الأميركي - الإنكليزي ، السياسي والعسكري والأمني . إلا أن الملك حسين لم يتصلب في هذه المحطة ، وسعى إلى الخروج من العزلة ، داخلياً وعربياً ، في إطار تسوية داخلية هي التي أنقذته ، في الواقع ، من خسارة عرشه . فالعلاقة مع الأميركيين ، وحدها ، لم تكن قادرة على توفير حماية فعالة ، وسط عواصف الستينيات .

وصفي التل : ناصرية ضد الناصرية

في مطلع الستينيات بدأ الملك حسين علاقات جديدة مع نخبة صاعدة من أبناء العشائر الأردنية ، مثلها رئيس الوزراء الراحل وصفي التل الذي توصل مع القصر إلى تسوية اجتماعية - سياسية ، تم بموجبها الشروع بإصلاحات

ذات طابع نصري في الداخل ، واتباع سياسات معادية للنصرية في الخارج . ومن هذه الإصلاحات : بناء القطاع العام وتعزيزه ، وتعميم الخدمات التعليمية (خصوصاً الجامعية) ، والصحة ، وتحديث الإدارة ، وتطوير السوق الداخلية ، وإقامة مشاريع تنموية في الريف ، واستيعاب أبناء العشائر في وظائف القطاع العام والإدارة والقوات المسلحة . وفي الوقت نفسه ، أصدرت حكومة وصفي التل الثانية (١٩٦٥) عفواً عاماً ، وبدأت عملية استيعاب أبناء الفلاحين المعارضين في الإدارة والجيش . وهذه التسوية الاجتماعية - السياسية هي التي سمحت بصمود العرش . . . وليس اتصالاته الدولية ودوره الإقليمي ! بما فيها مناوأة الوحدة السورية - المصرية ، ومؤازرة الانقلاب الانفصالي عام ١٩٦١ .

إن الإنجاز الرئيس للملك حسين هو بقاءه على كرسي العرش طوال ٤٧ عاماً ، شهدت من العواصف ما زلزل عروشاً أقوى ، وأطاح بأنظمة راسخة . ومن العيب أن نحلل كليات هذا الإنجاز/ البقاء بوساطة تحليل «بوليسي» عن صلات الملك الراحل واتصالاته الأميركية أو الإسرائيلية .

فهذه الصلات والاتصالات كانت جزءاً من لعبة ، ولم تكن اللعبة كلها . والتمحيص فيها ليس كافياً البتة لقراءة تجربته السياسية المعقدة من حيث هي ، في الدرجة الأولى ، تجربة سياسي أردني ؛ أي محكوم ، في النهاية ، وبغض النظر عن مهاراته وصلاته واتصالاته وطموحاته ، بالمعادلة الداخلية الأردنية ، وهي بالذات ، معادلة بناء الدولة الوطنية بصفتها ، منذ البداية ، مشروعاً وطنياً له مبادئ واستراتيجية ومصالح . وربما كانت خطيئة الملك حسين الكبرى ، أنه ، في بعض لحظات انفلاته من حقائق المعادلة الداخلية وطموحاته التي تتجاوز المشروع الأردني ، قد وجه ضربات قاسية كادت تطيح بالمشروع من أساسه ، وظلت أثارها الدامية تطبع بصماتها عليه حتى اليوم . وهنا أشير ، بالذات ، إلى محطة وقف عندها الأستاذ هيكمل مطولاً ، وهي محطة حرب حزيران ١٩٦٧ .

مغامرة حزيران ١٩٦٧

أتاحت صلات الملك حسين واتصالاته أن يكون صورة شاملة عن الموقف قبيل حزيران ١٩٦٧ . فعلم أن إسرائيل

تخضّر لشن عدوان واسع على مصر ، بدعم من الولايات المتحدة وبعض الأطراف العرب . ولكنه ظن أو أدخل في ظنه أن الحرب لا تعدو أن تكون «حملة تأديبية» ، أو على الأقل هكذا أرادها الأميركيون وحلفاؤهم العرب . وإذا كان الملك يعرف واقع الوضع العسكري بالضبط ، وبالتحديد ، عجز الجيش المصري عن مواجهة الضربة ، فقد كان السلوك السياسي الرشيد الذي ينبغي عليه اتباعه في تلك اللحظة ، يكمن في النأي بالدولة الأردنية عن حرب معروفة النتائج . وذلك ليس فقط تجنباً لخسارة القدس والصفة الغربية ، بل أيضاً ، لأن خسارتهما تهدد الأمن الوطني الأردني بتحويل «الوحدة» الأردنية - الفلسطينية من «وحدة» بلدين إلى «وحدة» شعبين في بلد واحد ، ما يفتح الباب أمام الصدام الأردني - الفلسطيني ، وتزيق وحدة المملكة ، وانكشاف البلاد أمام المشروع الإسرائيلي الهادف إلى إقامة «وطن بديل» للفلسطينيين في الأردن . وبدلاً من توظيف صلته واتصالاته لإبعاد شبح الحرب عن الجبهة الأردنية ، شرع الملك حسين بمغامرة اعتقد أنها «محسوبة» ، فأراد المشاركة في الحرب ، سياسياً ،

مع الحصول على ضمانات من الإسرائيليين بعدم قيامهم
بعمليات واسعة أو احتلال أراض في الضفة الغربية .
وفي إطار هذه المغامرة طار الملك إلى القاهرة في ٣٠
أيار ١٩٦٧ ليعلن تحالفه مع الرئيس جمال عبدالناصر ،
واستقدم ضباطاً مصريين لقيادة الجيش الأردني ، وسمح
بدخول الجيش العراقي إلى الأراضي الأردنية للمشاركة
في الحرب ، بل اصطحب معه إلى عمان ، رئيس منظمة
التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري ، وهذه كلها كانت
من ضرورات المغامرة «المحسوبة» ، لا إجراءات القصد
منها تحريض إسرائيل على الحرب . وعلى الجبهة الأردنية
!!فهل من المعقول أن الملك حسين كان يريد بالفعل حرباً
يخسر فيها نصف مملكته!؟ .

الجيش الأردني يقاوم باستماتة . . ولكن
استفاد الإسرائيليون من مغامرة الملك حسين ، فوسعوا
نطاق الحرب ليشمل الجبهة الأردنية ، وهنا يغيب الملك
حسين ، لتظهر المؤسسة العسكرية الأردنية التي قاومت
الغزاة باستماتة ، ولم تفقد ١٦ شهيداً كما يقول هيكل ،

بل ٦٩٦ شهيداً و ١٢٤ جريحاً و ٥٣٠ أسيراً . ولكن ليس هنا الأمر ، بل في أن جيش العدو خسر أكثر من نصف قتلاه وجرحاه على الجبهة الأردنية وحدها ، فقد خسر الإسرائيليون في حرب حزيران ١٩٦٧ ، ٩٨٣ قتيلاً سقط منهم ٥٥٣ على الجبهة الأردنية في حين سقط ٤٣٠ منهم على الجبهتين المصرية والسورية . والجرحى الإسرائيليون (٤٥١٧ جريحاً) سقط منهم على الجبهة الأردنية ٢٤٤٢ وعلى الجبهتين الأخرين ٢٠٧٥ جريحاً .

وتدل هذه الأرقام ، بوضوح ، على أن الأداء القتالي للجيش الأردني كان الأقل سوءاً على الجبهات العربية في حرب حزيران ، وقد أشاد الرئيس جمال عبدالناصر بـ «البطولة التي أظهرها الجيش الأردني» في برقيته إلى الملك حسين في السادس من حزيران التي رأى فيها أن «الضرورة تحتم إخلاء الضفة الغربية هذه الليلة» . وفي تقرير القائد المصري للقوات الأردنية عبدالمنعم رياض عن الحرب على الجبهة الأردنية إشادة بـ «الوحدات الأردنية التي قاتلت قتالاً مريراً في ظروف غير مقبولة وأدت واجبها بكل بسالة وشرف» .

وعلى كل حال ، فقد هزم الجيش الأردني ، رغم كفاءته القتالية ، ولم تكن تلك الهزيمة قدراً . وكان يمكن ، بالفعل ، تحقيق نتائج أفضل بكثير على الجبهة الأردنية لولا سلسلة من الأخطاء/الخطايا :

(١) فالملك حسين كان يخشى عمليات عسكرية إسرائيلية محدودة ، وخصوصاً لتدمير طائرات الـ «اف ١٤» التي امتلكها الأردن حديثاً آنذاك ، فعمل على ترحيلها ، حسب هيكل ، قبل الحرب ، ولكنه كان ، بالأساس ، مطمئناً إلى أن هذه العمليات ستظل ، على الجبهة الأردنية ، «محدودة» . وهو فوجئ بحجم العدوان الإسرائيلي وإصراره ليس فقط على احتلال الضفة الغربية ، بل على تدمير الجيش الأردني أيضاً ، لكن بعدما كان الملك حسين قد ارتكب خطأ المشاركة في الحرب ، وخطأ عدم التحضير الجاد لها ، في ما حسبه مغامرة سياسية تنتهي بحل سلمي ، يحقق بواسطته مكاسب ربما تعدت الجانب السياسي . .

(٢) ولكن الخطأ العملياتي الرئيس كان يكمن في ترئيس قائد غير أردني على أركان الجيش الأردني ، مما أدى

إلى تغيير خطته وأولوياته ونسقه القيادي قبيل أيام من المعركة .

(٣) وكان الجيش الأردني قد أعدَّ وتدرَّب واستعدَّ لتنفيذ خطة دفاعية بإزاء عدوان إسرائيلي محتمل ، وهي «خطة طارق» التي تتضمن (أ) تجميع القوات في قطاع القدس . (ب) تحرير القدس الغربية . (ج) توجيه كل الجهود للدفاع عن هذا القطاع ولو أدى ذلك إلى اختراق إسرائيلى للقطاعات الأخرى .

وكان جوهر هذه الخطة يقوم على أنه بالنظر إلى التفوق العسكري الإسرائيلي على الجبهة الأردنية ، فإن الوجود الأردني في الضفة الغربية هو وجود سياسي ، وعنوان هذا الوجود السياسي هو القدس ، ما يوجب حشد كل القدرات العسكرية الأردنية في الدفاع عنها ومنع سقوطها ، ومن جهة أخرى فإن تحرير القدس الغربية ، سوف يمثل ضربة معنوية موجعة للإسرائيليين ، ما يربكهم ويؤدي إلى حشد قواتهم في القطاع نفسه ، ولدى وقف إطلاق النار بتدخل دولي تكون هناك أسس واقعية لتبادل الانسحابات إلى المواقع السابقة .

من الواضح أن هذه الخطة التي وضعها رئيس الوزراء الراحل وصفي التل مع قادة الجيش الأردني ، وتم تبنيها منذ العام ١٩٦٥ ، وخصوصاً بعد العدوان الإسرائيلي على السموع بالضفة الغربية العام ١٩٦٦ ، كانت تعبّر بدقة عن مصالح الدولة الأردنية ، وتعتمد على إمكانياتها ، ولكن طموحات القصر كانت في اتجاه آخر .

(٤) وضع رياض خطة طارق جانباً ، وقرر بناءً على معلومات مضللة من القيادة العسكرية بالقاهرة ، تحريك اللوائين المدرعين الأردنيين الأساسيين ٤٠ و ٦٠ من مواقعهما الدفاعية في وسط الضفة الغربية وشمالها إلى جنوبها في اتجاه النقب على أساس أن القوات الأردنية سوف تلتقي هناك بالقوات المصرية المتقدمة ، بينما كانت هذه القوات ، في الحقيقة ، تنكفي ، وعندما اتضحت حقيقة الموقف أمرت القوات الأردنية بالعودة إلى مواقعها تحت قصف جوي إسرائيلي مكثف ، ودبت الفوضى في صفوف القوات في الميدان بالنظر إلى سلسلة من الأوامر المتناقضة المبنية على تناقض المعلومات الآتية من القاهرة .

(٥) وقد أدى الانهيار السريع للجبهة المصرية إلى انهيار

المعنويات في غرفة العمليات على الجبهة الأردنية ، وأمرت القوات بالانسحاب الشامل ، بينما هي لا تزال قادرة على الصمود في مواقع عدة .

حرب تشرين والخروج من اللعبة

ثم كان التعارض الثاني الكبير بين القصر والدولة ، عام ١٩٧٣ ، وكان يتعلق ، هذه المرة ، بمخاوف القصر ، لا بطموحه إلى القيام بمغامرة «محسوبة» . فالملك حسين الذي تعلم درس حزيران القاسي لم يشأ أن يغامر في حرب تشرين ، مع أن المغامرة ، هنا ، كانت بالفعل ، محسوبة ، والقيام بها ضروري لتحقيق مصالح الدولة .

كان الجيشان المصري والسوري ، العام ١٩٧٣ ، غيرهما العام ١٩٦٧ . وقد أدى الهجوم البطولي للقوات المصرية السورية في السادس من تشرين ١٩٧٣ ، إلى اضطراب إسرائيل لحشد كل قواتها على الجبهتين ، حيث حدث ما يمكن تسميته بفراغ عسكري في الضفة الغربية راقبه العسكريون الأردنيون ، واقترحوا ، على الفور ، المشاركة في الحرب على الجبهة الأردنية ، وقد ساند بعض المسؤولين

الحكوميين هذه الرؤية ، وجوهرها واقعياً ، تحرير الضفة الغربية أو أجزاء منها وقتاً قد يطول أو يقصر ، ولكنه كاف لاستعادة الضفة الغربية والقدس سياسياً . ولكن الملك حسين لم يجرؤ على المغامرة ، وربما أدت به مخاوفه إلى الاتصال بالإسرائيليين ، والتأكيد لهم أن الأردن لن يشارك هذه المرة في الحرب المقبلة .

وتحت الضغط الشعبي ، وتلبية لإصرار القوات المسلحة الأردنية على خوض المعركة ، قرر الملك حسين إرسال وحدات إلى الجبهة السورية ، قاتلت بكفاءة وإخلاص ، ولكن بدون مشروع سياسي .

مغامرة الملك حسين عام ١٩٦٧ ، وطموحه إلى حل سلمي يتلو حرباً لن تمس الجبهة الأردنية (وربما يحصل ، بنتيجته ، وبحسب وعد من الرئيس جمال عبدالناصر ، على قطاع غزة) ومخاوفه التي منعت الجيش الأردني عام ١٩٧٣ من المشاركة في حرب تشرين على الجبهة الأردنية ، أدت (المغامرة ثم المخاوف) إلى أن الدولة الأردنية خسرت الضفة الغربية مرتين : عسكرياً عام ١٩٦٧ ، وسياسياً عام ١٩٧٣ ، وكان الملك مضطراً ، في قمة الرباط عام ١٩٧٤ ،

للاعتراف بهذه الخسارة ، حين وافق على قرار القمة العربية اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني .

وخلال العقدین التاليين أصبح الملك حسين خارج اللعبة . صحيح أنه ، كما يقول هیکل ، ظل يأمل أن تتجه الأحداث صوب استعادته دوره في القضية الفلسطينية ، ومن أجل ذلك حاول أن يظل دائماً في الصورة ، يتابع المشاريع السياسية ، والفرص ، والمباحثات العلنية وغير العلنية ، ولكن الأحداث كانت تتجه ، في الواقع ، صوب الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني في أوسلو عام ١٩٩٣ ، ما دفع الملك إلى اليأس ، فالتوقيع على معاهدة سلام وتعاون مع الإسرائيليين لم يؤدّ إلى نتيجة بالنظر إلى التناقض غير القابل للتسوية بين مصالح الكيان الصهيوني ومصالح الدولة الأردنية ، فلا الإسرائيلي استجاب لطموحاته الذهبية ، ولا الأردني انخرط فيها .

مع الأسد وصدام : العودة إلى مصالح الدولة في السبعينيات والثمانينيات ، استفادت البيروقراطية

الأردنية من تراجع دور القصر في الشأن الفلسطيني ،
للتكيز على الشأن المحلي ، سيما وأن الملك حسين ، خلال
هذين العقدين ، تبنى ، على العموم ، سياسات عربية
تتفق ، جزئياً ، ومصالح الدولة الأردنية . ففي السبعينيات
استعادت الدولة الأردنية قوتها وحضورها العربي من
خلال الدعم السوري ، وفي الثمانينيات ، طورت قطاعها
العام وإدارتها واقتصادها وبنائها التحتية من خلال الدعم
العراقي .

وللدلالة على التغيير في المزاج السياسي للملك حسين
بعد قمة الرباط عام ١٩٧٤ أورد ، تالياً ، مقطعاً من خطابه
في استقبال الرئيس حافظ الأسد في ١٠ حزيران العام
١٩٧٥ ، حين قال : « بين أهلك وذويك تحل فارساً وبطلاً
وقائداً ورئيساً . وأعطتك أمتك وضوح رؤيتك وصلابة
إرادتك . . . وأنت لا تفرط ولا ترتجل » .

وكان مئات ألوف الأردنيين الذين استقبلوا الرئيس الأسد
في شوارع عمان يومها بهتاف «شعب واحد ، جيش
واحد» يعبرون عن لحظة من لحظات التلاقي بين طموحات
القصر ومصالح الدولة . وهي لحظات تكررت ، عام ١٩٧٩ ،

حين حسم الملك حسين ترده وانحاز إلى القرار الحكومي الأردني برفض «كامب ديفيد»، ثم في محطات عدة خلال الفترة الذهبية للتحالف الأردني - العراقي في الثمانينيات ، بلغت ذروتها في الإجماع الوطني الأردني على مساندة العراق في آب ١٩٩٠ . وحين عاد الملك حسين عام ١٩٩٢ ، بعد شفائه من الإصابة السرطانية الأولى ، حظي باستقبال شعبي حقيقي يحتاج ، بالفعل ، إلى قراءة متبصرة لفهم أسبابه العميقة .

وطوال تلك الفترة ظل الملك حسين يحافظ على صلته واتصالاته ، سراً وعلناً ، ولكن الاتجاهات العامة للسياسات الأردنية ظلت ، غالباً ، في منأى عن تأثير هذه الصلات والاتصالات ، خصوصاً أن وعود الحل السلمي ظلت سراياً .

على صفتين

هل يصدق الأستاذ هيكل ، حقاً ، أن الكشف عن تلقي الملك حسين مساعدات مالية خاصة من «السي أي إي» ، العام ١٩٧٧ ، تم لمجرد مهارة صحفي ، أم أن الأمر كان

مدبراً لمعاقبة الملك الأردني على موقفه المتروك من «كامب ديفيد»؟ وهل يصدق الأستاذ هيكل أن الرئيس الأميركي جيمي كارتر أوقف تلك المساعدة لمجرد أن الملك حسين لم يعد بحاجة إليها؟ أم أنه موقف سياسي؟ .

وهل كان يستطيع مجرد متعامل مع «السي أي إي» أن يتحدى - حتى في إطار الحسابات المعقدة والصلات والاتصالات - الولايات المتحدة في مواجهة عمليتين كبيرتين: «كامب ديفيد» (١٩٧٩) و «عاصفة الصحراء» (١٩٩١)؟ .

التقى هيكل الملك حسين، للمرة الأولى، وعمره اثنا عشر عاماً، بصحبة والدته الملكة زين بالقاهرة عام ١٩٤٧ . وفي العام التالي، حين كان الصحافي الشاب يغطي التطورات الفلسطينية، ويتردد على قصر رغدان بعمان للقاء الملك عبدالله «الأول»، صادف الأمير الفتى، مراراً، وهو يركب دراجته في حديقة القصر، وتبادل معه الأحاديث . وكانت تلك بداية علاقة «وثيقة» و«مركبة» وأحياناً «معقدة»، على حد تعبير هيكل - بين الرجلين، استمرت قرابة نصف قرن، كان كل منهما «يعرف أنه

يتصرف حيال الآخر من موقف مختلف . فهو - في اعتقاده واعتقادي - يقف على ضفة . وبالمعيار نفسه - وفي اعتقاده واعتقادي - فقد كنت أقف على الضفة الأخرى» . وليس عندنا ، في الحقيقة ، ما يجعلنا نجزم بأن الملك حسين كان يعتقد حقاً بأن صديقه هيكل يقف على الضفة الأخرى ، وأن العلاقة بينهما تقتضي جسوراً كانت - على ما يروي هيكل - «موصولة ، وحية ، ويقطى» .

ولا يحتاج هيكل ، بصفته صحافياً ، إلى تبرير علاقته بالملك حسين . فمهمة الصحفي - بغض النظر عن موقفه السياسي - هي إقامة أوثق الصلات مع مصادر المعلومات . . فما بالك بكبار رجال السياسة ، ولكن علاقة الملك حسين بهيكل هي التي تحتاج إلى تفسير . فالملك الراحل لم يتجاوز فقط ما سماه هيكل «التناقضات» بينهما ، بل تجاوز أيضاً تشكيك هيكل بدوره في حرب حزيران ١٩٦٧ ، ليرحب به بحرارة ، ويقدم له إجابات مسهبة وملفات وثائقية عن أزمة الخليج عام ١٩٩٠ . . وفي اليوم التالي ، كان مواعدي معه . ولم تقع عودة إلى ماسبق ، ولا تمهيد بشرح أو اعتذار (فيما يتصل بما ورد في كتاب هيكل : الانفجار

١٩٦٧) وإنما التقينا وتحديثنا وكأننا افترقنا بالأمس على موعدنا اليوم . وجلسنا معاً من الساعة الحادية عشرة في الصباح وحتى الساعة الثامنة في المساء . وتغدينا وتعشينا معاً . وأجاب عن كل ما سألته عليه ، واستدعى مستشاره السياسي - وهو يومها عدنان أبو عودة - فانضم إلينا ومعه ملفات من الوثائق تضيف إلى رؤية الملك وروايته .

ولا يفسر هيكل لقرائه هذه الخطوة الملكية : لِمَ يتبسط ملك مع صحافي «ألمه»؟ . ففي كتاب «الانفجار ١٩٦٧» أورد هيكل ما يؤلم الملك حقاً ، وما يجعل الاستقبال الحار بل التسامح صعباً ، وما يجعلنا نفتش عن تفسير ، خصوصاً وأنه «منذ ذلك الوقت - سنة ١٩٩١ - ظلت ألتقي الملك حسين ، عدة مرات في السنة» ، ومن هذه اللقاءات ، يشير هيكل إلى لقاءين «لكل منهما مذاق خاص» . ففي الأول (أيار ١٩٩٢) أبلغ الملك الصحافي كأخ عن إصابته الأولى بالسرطان في حديث مسهب عاطفي ؛ وفي الثاني (أيلول ١٩٩٣) كان الملك وهيكل مع عائلتيهما يتناولان العشاء في مطعم إيطالي بلندن ، وكان الملك يغلي بالغضب من اتفاقات أوسلو ، ويحدث صديقه ، بدون تحفظ ، حديثاً

أدهش الصحافي . . ولا يزال يكتمه .

هذه إشارات - فحسب - عما أورده هيكل عن مدى ثقة الملك الأردني به ، ثقة الصديق بالصديق ، بلا جسور . . بحيث أننا نتمسك بالسؤال عما إذا كان الملك الراحل ، كان يعتقد ، بالفعل ، أنه وهيكل لا يقفان على الضفة نفسها .

ربما بيننا في ما مضى ، الأخطاء التي ارتكبتها هيكل في معلوماته حول الأردن ، وهي ثلاثة : (١) اعتقاده بأن الأردن مساحة جغرافية ضائعة ، بلا شخصية وطنية وبلا تاريخ خاص . (٢) اعتقاده بأن مشروع الدولة الأردنية الحديثة هو مشروع بريطاني - هاشمي ، وصيغة أمنية - سياسية ، وليس بالدرجة الأولى مشروعاً وطنياً داخلياً . (٣) اعتقاده بأن القصر الهاشمي يلخص الدولة الأردنية ، ما يغيب نقاط التلاقي والافتراق بين طموحات القصر ومصالح الدولة ، ويجعل فهم شخصية الملك حسين وسلوكه السياسي صعباً .

والأخطاء تولد الخطايا : (١) بحق الأمانة العلمية ، خصوصاً أن موضوعها بلد عربي ، وفي وزن الأردن ، وحقق

قدراً من المنجزات الداخلية ما يجعل المراقب المنصف يتردد ، على الأقل ، في إصدار الأحكام المتعجلة بصدد تجربته . (٢) وبحق الشعب العربي الأردني الذي خاض طوال هذا القرن كفاحاً موصولاً من أجل البناء والتقدم والاستقلال والديمقراطية ، وظل دائماً جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية ، وقدم لتحقيق أهدافها - وهو الشعب الصغير - آلاف الشهداء والمعتقلين والضحايا . وحتى في عقد الانهيار العربي الأخير ، ظلت الجماهير الأردنية الأكثر نزولاً إلى الشارع في تظاهرات التضامن مع القضايا القومية ، وأحياناً في مواجهة الرصاص الحي ، وقدمت ، بالفعل ، مثلاً يحتذى على النضال الصلب ضد التطبيع مع إسرائيل ، رغم أن التطبيع أصبح سياسة رسمية للقصر منذ ١٩٩٤ . (٣) ولكن الخطيئة الكبرى تظل تتعلق بالمستقبل . فالأردن ، ليس في وضع آمن اليوم ، كما يرى هيكل ، ولن يستطيع خليفة الملك الراحل ، مهما امتلك من «خيال وجرأة» ، الانخراط في مشروع أميركي في العراق ، ولو أراد ، فالملك الأردني الشاب ربما كان محكوماً أكثر من والده بالحسابات الأردنية الداخلية ، وهذه

الحسابات لاتسمح بتحويل الأردن قاعدة لضرب العراق .
في المقابل ، يواجه الأردن اليوم خطر حل القضية
الفلسطينية على حسابه ، سواء بقيام شكل ناقص
للدولة الفلسطينية ، أو بقيام كونفدرالية ثنائية (أردنية -
فلسطينية) في إطار كونفدرالية ثلاثية بقيادة إسرائيل ،
بينما الإجماع الاستراتيجي الإسرائيلي يلح على أن
«فلسطين هي الأردن» .

ولا أعرف إذا كان التشكيك بشرعية الأردن ، أرضاً وكياناً
ودولة ، يخدم القوى الشعبية الأردنية والفلسطينية ، في
تصدّيها للمخططات الإسرائيلية . ونحن لا نحكم ، هنا ،
بل نتساءل ونسعى إلى الفهم . . ولكن إلى أي مدى؟ .

النهار

٢٣ و ٢٤ و ٢٥ حزيران ١٩٩٩

موجز آخر لسيرة سياسية فريدة

مات ملكاً.. وعلى سرير المرض! فمن كان في مرحلة الخمسينيات والستينيات يجزم بذلك؟ .

ربما كان الملك حسين نفسه يخشى نهاية أخرى من معطيات أو من مخاوف لم تتبدد أبداً . ففي حزيران العام ١٩٩٣ ، وبعد أقل من سنة على الاستقبال التاريخي الذي حظي به الملك العائد المعافى من إصابته الأولى بالسرطان ، أعلنت المخابرات الأردنية أنها أحبطت محاولة اغتيال خططت لها عناصر عشائرية إسلامية ، واستهدفت الملك الذي كان يخطب بين ضباطه وجنوده .

ونفى المتهمون الثمانية التهمة ، وأفرجت عنهم المحكمة لعدم وجود أدلة كافية ، لكن القصة تظل معتمدةً في أسطورة النجاة التي عاشها الملك حسين من انقلابات ومحاولات اغتيال - جادة وغير جادة - فشلت جميعاً ، لكن نجاة نظامه من التحديات التي واجهها على مدى ستة

وأربعين عاماً من حكمه ، تجربة سياسية فريدة حقاً .
ولد الملك الحسين بن طلال بن عبدالله في عمان في
الرابع عشر من تشرين الثاني العام ١٩٣٥ . وهو يعد
الحفيد الثاني والأربعين للرسول العربي (ص) ، وكان له
دور كبير في تحديث الأردن ، مثلما كان له الدور نفسه في
تعقيد مشاكله . وهكذا ترك الأردن ، بلداً حديثاً ، ولكن
في وضع خطر ، ومهدداً باستقلاله من قبل الإسرائيليين
الذين فتحت لهم معاهدة «وادي عربة» الباب لإدماج
البلاد في «منظومتهم» الأمنية - الاقتصادية - السياسية ،
ومهدداً بحرب أهلية أو ، أقله ، حالة فوضى تنسجها
التناقضات التي بقدر ما أدارها الملك «بحكمته» فإنه قواها
برغبته في الاستمرار .

كان الملك حسين أثيراً عند جده الملك عبدالله الذي قدم
إلى الأردن العام ١٩٢١ ، من الحجاز ، بهدف «تحرير سوريا
ولبنان من الاستعمار الفرنسي» ، ولكنه سرعان ما عقد
اتفاقاً مع وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل ،
يقضي بإقامة إدارة محلية في شرق الأردن تحت رئاسته
يكون هدفها حماية الحدود الأردنية - السورية ، والأردنية

- الفلسطينية ، من هجمات الثوار الأردنيين والعرب الذي كانوا يتخذون من الأردن قاعدة لهم ، وقد قبل عبدالله بهذه التسوية التي أدت إلى إعلان استقلال إمارة شرق الأردن العام ١٩٢٣ ، وبعد عقد من الصراع العنيف مع العشائر الأردنية ، استطاع عبدالله أن يقيم ، خصوصاً في الأربعينيات ، إدارة وجيشاً حديثين - ووجد مطامحه لإقامة دولة سوريا الكبرى تحت زعامته ، وهي مطامح شجعها الإنكليز ضد الوجود الفرنسي في سوريا ولبنان . وفي إطار هذا المشروع اقترح عبدالله على الحركة الصهيونية منح اليهود حكماً ذاتياً في فلسطين على أن تدعم مشروعه ، وكان هذا هو الأساس في العلاقات بين الفريقين .

وقد شارك الجيش الأردني في الحرب الفلسطينية الأولى العام ١٩٤٨ ، في إطار هدف مسبق هو ضم أكثر ما يمكن من الأراضي التي أعطاها قرار التقسيم «للدولة الفلسطينية» للمملكة الأردنية الهاشمية . وفي هذا السياق ، دفع الملك عبدالله بقواته إلى قتال شرس ، بالرغم من أن حدود هذا القتال كان متفاهماً عليها ، سياسياً . وعندما اغتيل عبدالله ، العام ١٩٥١ ، في المسجد الأقصى ، كان

حفيدة حسين برفقته ، وظلت هذه الحادثة تطبع وجدانه ، وتشكل سلوكه السياسي الذي اتسم دائماً بالمرونة وعدم الذهاب في المواجهة إلى النهايات في المعارك التي خاضها مع المعارضة الأردنية والأنظمة القومية العربية والقوى الفلسطينية .

وعندما وقع ، العام ١٩٩٤ ، المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية ، تذكر الملك حسين ، في كلمته بالمناسبة ، حادثة اغتيال جده الذي مضى كما قال «شهيدي السلام» .

درس الملك في مدرسة أبناء البرجوازية الأردنية في الأربعينيات ؛ الكلية العلمية الإسلامية ، حيث زامل عدداً ممن أصبحوا لاحقاً من كبار المسؤولين في عهده . ويذكر أن حسين الفتى كان ابناً لأسرة تعاني الضيق المالي بسبب الحرمان الذي فرضه عبدالله على ابنه طلال ، الذي أصبح ملكاً لأقل من عام ، إذ أقصي عن العرش لمصلحة ابنه الأكبر حسين في آب ١٩٥٢ ، ولكن «حسين» انتظر حتى الثاني من أيار ١٩٥٣ ليتسلم سلطاته الدستورية بمجرد بلوغه سن الرشد .

بدأ حسين عهده في مواجهة ثلاث قوى هي الإنكليز ،

والسياسيون التقليديون ، و«الضباط الأردنيون الأحرار» ، واختار التحالف مع الأخيرين ، بل إنه انتمى إلى تنظيماتهم وراعها ، مما أتاح له طرد القائد الإنكليزي للجيش الأردني ، الجنرال جون باجوت كلوب والضباط الإنكليز من قيادة الجيش ، العام ١٩٥٦ .

في العام نفسه ، شجع الملك حسين الذي تبنى أيضاً سياسات عربية الاتجاه ، إجراء انتخابات برلمانية حرة أسفرت عن نجاح المعارضة القومية واليسارية وحصولها على أغلبية المقاعد النيابية ، فكلف زعيم المعارضة ، آنذاك ، سليمان النابلسي ، تشكيل حكومة ائتلافية ضمت زعماء وطنيين وبعثيين وناصريين ويساريين . وقد ألغت هذه الحكومة المعاهدة الأردنية - البريطانية في الثالث عشر من آذار العام ١٩٥٧ في ذروة الوفاق بين الملك حسين والأحزاب الوطنية والضباط الأحرار .

وأرسي الملك وقد تخلص من نفوذ الإنكليز والسياسيين التقليديين شعبيته وصورته كملك شاب ومتواضع وقريب من الناس ، يفكر ، على العكس من حلفائه المؤقتين ، بالتحالف مع الغرب وليس مع الرئيس المصري جمال

عبدالناصر . فاتهم حكومة النابلسي بأنها تتغاضى عن «الخطر الشيوعي الذي يجتاح البلاد» ، قبل أن يقيلها في العاشر من نيسان العام ١٩٥٧ ، ويعلن حل الأحزاب ، بينما تكفّلت محاولات انقلابية مجهضة في الأعوام ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الأحرار والعناصر غير الموالية .

ومنذ ما تعتبره الحركة الوطنية الأردنية «انقلاباً رجعيّاً» في نيسان ١٩٥٧ ، تحالف الملك حسين مع الغرب ومع الأنظمة العربية الموالية له ، وخصوصاً مع العراق الملكي . وكان الملك ، منذ سنة مضت يميل إلى المشاركة في «حلف بغداد» ، ولكنه اضطر تحت ضغط الشارع والأحزاب الوطنية والضباط الأحرار ، إلى الانسحاب من المفاوضات الهادفة لإنشاء ذلك الحلف ، وانخرط الآن في الجبهة المعادية للناصرية . ووضعتة الوحدة المصرية - السورية من جهة ، والعداء السعودي - الهاشمي التقليدي من جهة أخرى ، في وضع صعب ، ما حدا به نحو الضغط لإقامة «الاتحاد الهاشمي» بين الأردن والعراق ، وهو اتحاد أطاحت به الثورة العراقية في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، فأصبح

العرش الهاشمي في عمان مهدداً ، بصورة جدية ، من معارضة داخلية قوية وجيش لم يكن مضمونَ الولاء بعد ، بالإضافة إلى الضغط الإقليمي من مصر وسوريا والسعودية والعراق ، مما أدى إلى التدخل البريطاني العسكري في البلاد ، لتأمين حماية النظام .

استفاد الملك حسين من الصراع بين الناصرية والجمهورية العراقية بزعامة عبدالكريم قاسم ، فاستعاد العلاقات مبكراً مع العراق ، إلا أنه عاش أياماً صعبة من العزلة وعدم اليقين والاحتياج إلى الحماية البريطانية ، حتى الانفصال المصري - السوري ، ونشوب الحرب المصرية - السعودية في اليمن ، ما دفع بالرياض ليس إلى المصالحة مع عمان فحسب ، ولكن أيضاً ، إلى دعمها اقتصادياً لقاء مشاركة القوات الأردنية في معارك اليمن ضد الجمهوريين والجيش المصري .

مطلع الستينيات ، وجد الملك حسين نفسه محتاجاً إلى قاعدة اجتماعية داخلية راسخة غير البدو (وهم أقلية) ، فبدأ علاقات مع نخبة أردنية جديدة من أبناء العشائر الأردنية ، مثلها رئيس الوزراء الراحل وصفي التل الذي

توصل مع القصر إلى تسوية اجتماعية - اقتصادية - سياسية ، يتم بموجبها القيام بإصلاحات ذات طابع ناصري في الداخل واتباع سياسات معادية للناصرية في الخارج . ونتج عن هذه التسوية بناء وتعزيز القطاع العام ، وتعميم الخدمات الصحية ، والتعليمية ، وتطوير السوق الداخلية ، وتحديث الإدارة ، وإقامة عدة مشاريع تنموية في الريف ، واستيعاب أبناء العشائر في الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة ، وفي الوقت نفسه أطلق عفواً عاماً وأبدى استعداداً لاستيعاب المعارضين في الإدارة والجيش ، العام ١٩٦٥ . كانت عملية واسعة أسست قاعدة اجتماعية متينة للنظام الأردني مكنته من تجاوز أزمته كادت توديانه به وهما حرب حزيران العام ١٩٦٧ ، والصراع مع القوى الفلسطينية التي سيطرت على الشارع بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ ، ففي الحالتين استند الملك حسين إلى قاعدة صلبة في الريف الأردني ، وقد مكنت المساعدات العربية الضخمة التي حظي بها الأردن في السبعينيات تعزيز هذه القاعدة عبر المزيد من الخدمات والمشاريع التنموية ، والوظائف ، بدينار قوي .

قبيل حزيران العام ١٩٦٧، انتقل الملك حسين إلى المصالحة مع عبدالناصر، بل واستدعى ضباطاً مصريين لقيادة الجيش الأردني، وتجاهل نصائح ملحاحة من قيادات سياسية أردنية ومن الولايات المتحدة، لعدم المشاركة في حرب حزيران التي انتهت بخسارة المملكة للقدس الشرقية والضفة الغربية، مما أدخل النظام والبلاد في أزمة حادة .

وعانى الأردن منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٧٠ من العدوان الإسرائيلي المستمر، وحاولت القوات الإسرائيلية، في الحادي والعشرين من آذار العام ١٩٦٨، اختراق الجبهة الأردنية لاحتلال مرتفعات السلط، ولكن المقاومة الباسلة للجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، أفشلت العدوان، ومنذ ذلك تزايد نفوذ المنظمات الفلسطينية في البلاد، ما أصبح هاجس الملك حسين الرئيس . وقد نشأ ازدواج في السلطة أدى إلى صدام حتمي بين النظام الأردني والمنظمات الفلسطينية في أيلول العام ١٩٧٠، وأسس هذا الصدام لانشقاق أردني - فلسطيني حاول الملك حسين بإلحاح تجاوزه لاحقاً باعتباره ملكاً على

الضفتين . ولذلك فقد اتبع منذ اغتيال رئيس وزراء الأردن القوي وصفي التل العام ١٩٧١ ، سياسة تقرب من الفلسطينيين ، ورفض ضغوط النخبة الأردنية للانفصال . واعترافاً منه بعدم إمكانية الاستمرار في تجاهل الشخصية الفلسطينية المستقلة ، تقدم في الخامس عشر من آذار العام ١٩٧٢ ، بمشروع المملكة العربية المتحدة القاضي بقيام اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني .

ورغم أنه اضطر في القمة العربية بالرباط العام ١٩٧٤ تحت ضغوط فلسطينية وعربية ، إلى «الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني» إلا أن الملك حسين تابع سياسته الفلسطينية التقليدية ، فلم يتخذ أية إجراءات إدارية أو قانونية بناءً على قرارات الرباط ، حتى العام ١٩٨٨ حين أعلن «فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية» ، ومرة أخرى من دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالوضع القانوني للفلسطينيين في الضفة الغربية (وفي الأردن طبعاً) باعتبارهم أردنيين .

رفض الملك حسين في تشرين الأول ١٩٧٣ ، ضغوط القيادات العسكرية الأردنية للمشاركة في الحرب على

الجبهة الأردنية ، ولكنه أرسل قوات للمشاركة في القتال على الجبهة السورية .

ومذ ذاك ، بدأت الأجواء تتحسن بين عمان ودمشق . وفي بداية العام ١٩٧٥ ، قام الملك حسين بمحاولات حثيثة لتعزيز العلاقات الأردنية - السورية ، فزار دمشق عدة مرات . وفي العام ١٩٧٦ ، قام بمبادرات لتحسين العلاقات الأردنية - الفلسطينية ، وبدأت السياسات الأردنية تنسجم مع الموقف العربي العام ، في أجواء التضامن العربي للحقبة النفطية . واستمرت العلاقات الأردنية - السورية بالتحسن إلى أن شابها التوتر بسبب تأييد الملك حسين ، ضمناً ، مبادرة الرئيس المصري أنور السادات السلمية وزيارته لإسرائيل العام ١٩٧٧ ، وأعلن الملك حسين رسمياً ، تأييده مبادرة السادات ، في الحادي والعشرين من كانون الثاني العام ١٩٧٨ ، لكن إسرائيل لم تستقبل ذلك بتلين موقفها بخصوص الضفة الغربية ، ما دفع حسين إلى معارضة اتفاقات «كامب ديفيد» ، والمشاركة في الإجماع العربي ضدها في القمة العربية في بغداد العام ١٩٧٩ . ومذ ذاك ، تحالف مع الرئيس العراقي

صدام حسين ، وشهدت العلاقات الأردنية - العراقية ،
طوال العقد التالي ازدهاراً كبيراً ، ووقف الملك حسين ،
بقوة ، إلى جانب العراق في كل مراحل الحرب العراقية -
الإيرانية التي اندلعت العام ١٩٨٠ .

وقدم العراقيون مساعدات ضخمة للأردن ، وساهموا
في استثمارات واسعة في البنى التحتية وميناء العقبة
والصناعة والنقل والمصارف ، ما أدى إلى قفزة تحديثية
واسعة في البلاد وخصوصاً في الاقتصاد والإدارة والقوات
المسلحة ، ولكن بسبب التوسع غير المدروس والفساد ،
اضطرت الحكومة الأردنية إلى الاقتراض الخارجي ، بينما
كانت المساعدات العراقية والخليجية في النصف الثاني
من الثمانينيات ، تتناقص .

حين انكشفت الأزمة الاقتصادية الأردنية التي كانت
تضغط على جماهير الريف ، طوال العقد الثاني ، عن
مديونية خارجية ثقيلة وانهيار في سعر صرف الدينار ،
اضطرت حكومة زيد الرفاعي وقتذاك إلى البدء بإجراءات
«تصحيح» اقتصادي حسب وصف صندوق النقد
الدولي ، وأدت هذه الإجراءات التي تضمنت زيادة

في أسعار المحروقات و سلع أخرى ، إلى انتفاضة شعبية واسعة في الريف الشرق أردني ، وكانت هذه الانتفاضة إيذاناً بالانفصال السياسي بينه وبين النظام الذي سارع إلى تعديل سلوكه السياسي نحو إعادة الحياة الحزبية والبرلمانية ، بهدف أساس هو استيعاب الأوساط المدنية (الفلسطينية الطابع) والمعارضة الحزبية الممنوعة حتى ذلك ، وإعادة تنظيم القاعدة الاجتماعية للنظام ، عن طريق برجرتها و«فلسنتها» . وأدت حرب الخليج الثانية إلى تسريع هذا الانتقال ، حيث وفد إلى البلاد ثلاثمائة ألف فلسطيني من الكويت ودول الخليج ، وعزز هؤلاء ، الحضور الفلسطيني في الأردن سكانياً واقتصادياً ، ووصلت نسبة الفلسطينيين ، لأول مرة ، إلى حوالي ٤٣ بالمئة من المواطنين ، وساهم برنامج التصحيح الاقتصادي القائم على الخصخصة وضغط الإنفاق العام وتراجع دور الدولة الاقتصادية - الاجتماعية ، في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الأردنيين (ومعظمهم موظفون أو عسكري ، حيث انهارت القيمة الشرائية لرواتبهم بالدينار ، وتراجعت فرصهم التعليمية والوظيفية ، وتوقفت المشاريع التنموية

في مناطقهم) ، وبين الفلسطينيين ، (ومعظمهم في القطاع الخاص الذي لم تتحسن فرصه فحسب ، بل واعتبر منذ الآن ، عماد الدولة التي ساهم الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ ١٩٩٠ ، في تجفيف مواردها وإضعاف التيار الشرق أردني في بيروقراطيتها) .

وشهد الريف الأردني حركة مطلبية وسياسية متنامية مع مطلع التسعينيات ، وإثر التوقيع على المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية ، العام ١٩٩٤ ، والانقلاب ضد العراق العام ١٩٩٥ ، تبلورت معارضة شرق أردنية متسعة ، عبرت عن نفسها بصورة مختلفة ولكن بالأساس بالانتفاضة العنيفة العام ١٩٩٦ ضد حكومة عبدالكريم الكباريتي الذي كان ، عنواناً لسياسات الخصخصة والعداء للعراق والكونغفدرالية في آن معاً .

لم يؤد ذلك سوى إلى الحفاظ على التوازنات بين تيارين ؛ الأول يريد الاحتفاظ بالكيان الأردني مستقلاً وهو لا يرفض الكونغفدرالية فقط ، ولكنه لا يريد أية مشاركة أردنية في مفاوضات المرحلة النهائية للقضية الفلسطينية ، ويعبر عن اتجاهات معادية للتطبيع والخصخصة ، ويحرص على

العلاقات مع العراق وعلى أولوية القطاع العام . وانفجرت معارضة هذا التيار ، مرة أخرى في مظاهرات الجنوب المؤيدة للعراق في شباط ١٩٩٨ وفي نشاطات سياسية وحزبية وشعبية خلال العام . والثاني يريد اندماجاً أردنياً - فلسطينياً في كونفدرالية مفتوحة على إسرائيل ما يكفل اندماج البرجوازية الأردنية - الفلسطينية في السوق العالمي . وهذا التيار يؤيد بالطبع العملية السلمية والخصخصة ، ويعادي العراق وسوريا .

وقد اتخذ التيار الأول طابعاً «فلسطينياً» بالرغم من التقاطعات ، وتعمق ذلك للأسف على مدار عقد كامل لم يشارك فيه الفلسطينيون في الانتفاضات الأردنية ، بينما انسحبت النخبة الفلسطينية بعامة ، من العمل السياسي المعارض إلى الاندماج أكثر فأكثر في النظام وخياراته الاقتصادية والسياسية .

محطات سياسية

- ١٩٥٣ : الجلوس على العرش .
- ١٩٥٦ : طرد الجنرال كلوب والضباط الإنكليز - انتخابات حرة - حكومة سليمان النابلسي الوطنية - الديمقراطية .
- ١٩٥٧ : بدء الحملة ضد الشيوعية والناصرية - حل الأحزاب .
- ١٩٥٨ : الاتحاد الهاشمي مع العراق - ثورة النظام الهاشمي في العراق - مصاعب داخلية وإقليمية - قوات بريطانية في الأردن .
- ١٩٦٢ : المصالحة مع السعودية - المشاركة في الحرب اليمنية ضد القوات المصرية .
- ١٩٦٧ : المصالحة مع عبدالناصر - حرب حزيران ١٩٦٧ - احتلال القدس والضفة الغربية .
- ١٩٧٠ : الصدام مع المقاومة الفلسطينية .
- ١٩٧٣ : المشاركة في حرب تشرين ولكن على الجبهة السورية .
- ١٩٧٤ : القمة العربية بالرباط - الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني .
- ١٩٧٥ : تعزيز العلاقات مع سوريا .
- ١٩٧٩ : المشاركة ، بعد تردد ، في «الإجماع العربي» ضد

كامب ديفيد .

١٩٨٠ : تحالف مع العراق - تأييد بغداد في الحرب العراقية
- الإيرانية .

١٩٨٨ : إعلان فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة
الغربية .

١٩٨٩ : انتفاضة شعبية في الريف الأردني - انتخابات
عامة - تشريع الأحزاب .

١٩٩٠ : تأييد ضمني لدخول العراق - إلى الكويت .

١٩٩٤ : التوقيع على المعاهدة الأردنية الإسرائيلية - بدء
علاقات «السلام الدافئ» بين الدولتين .

١٩٩٥ : انقلاب على التحالف مع العراق - استقبال
المنشق العراقي حسين كامل وتأييد الدعوة لإسقاط
الرئيس العراقي صدام حسين .

١٩٩٦ : انتفاضة شعبية عنيفة في الريف - فشل المحاولة
الأولى للإطاحة بالحرس القديم وتشكيل الكونغرس الوطنية .

١٩٩٨ : مظاهرات مؤيدة للعراق تتحول إلى حركة احتجاج
شعبي - تفاقم التوتر السياسي في البلاد - حكومة تحت
إدارة ولي العهد الأمير حسن - الموافقة على الكونغرس الوطنية
الأردنية الفلسطينية .

١٩٩٩ : إعفاء الأمير حسن وتعيين الأمير عبدالله ولياً
للعهد ووريثاً للعرش .

المالك حسين : سيرة شخصية

- وُلد في ١٤ تشرين الثاني ، العام ١٩٣٥ .
- والده : طلال بن عبدالله (توفي العام ١٩٧٢) ووالدته زين الشرف (توفيت العام ١٩٩٤) وأشقاؤه : محمد ، حسن وبسمة .
- درس في مدرسة المطران والكلية العلمية الإسلامية بعمان ، وتابع دروسه الثانوية في كلية فكتوريا بالإسكندرية في مصر . وفي العام ١٩٥٠ ، التحق بكلية «هارو» لدراسة الأدب والتاريخ ثم بكلية «ساند هيرست» العسكرية (وكلتاهما في بريطانيا) .
- زوجاته : الأميرة دينا عبد الحميد (١٩٥٥ - ١٩٥٧) ، والبريطانية إنطوانيت غاردنر التي أعلنت إسلامها وأصبح اسمها «منى» (١٩٦١ - ١٩٧٢) ، والفلسطينية علياء طوقان وتوجت ملكة (١٩٧٢ - ١٩٧٨) ، والأميركية من أصل سوري إليزابيث حلبي التي أعلنت إسلامها أيضاً وأصبح اسمها «نور» (١٩٧٨) .
- أولاده : عبدالله (١٩٦٢) ، فيصل (١٩٦٣) ، علي

(١٩٧٥) ، حمزة (١٩٨٠) ، هاشم (١٩٨١) . وبناته :
عالية (١٩٥٦) ، وزين وعائشة (توأمان ١٩٦٨) ، هيا
(١٩٧٤) ، إيمان (١٩٨٣) ، راية (١٩٨٦) .
- مؤلفاته : «من الصعب أن تكون ملكاً» (١٩٦٢) ، و«حربنا
مع إسرائيل» (١٩٨٦) .
- رياضي وطيار محترف وهاوٍ للمراسلة بالمدىاع وسباق
السيارات .

السفير

٦ شباط ١٩٩٩